

Journal Sharia and Law

Volume 2016
Number 66 Year 30, Issue No. 66 April 2016

Article 5

April 2016

Code of Conduct for Judges: An Analytical and Critical Review

Yousef Shandi

Assistant professor, Faculty of Law and Public Administration at Birzeit University - Palestine,
yousef.shandi@aaup.edu

Follow this and additional works at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law



Part of the [Civil Procedure Commons](#)

Recommended Citation

Shandi, Yousef (2016) "Code of Conduct for Judges: An Analytical and Critical Review," *Journal Sharia and Law*: Vol. 2016 : No. 66 , Article 5.

Available at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law/vol2016/iss66/5

This Article is brought to you for free and open access by Scholarworks@UAEU. It has been accepted for inclusion in Journal Sharia and Law by an authorized editor of Scholarworks@UAEU. For more information, please contact sljournal@uaeu.ac.ae.

Code of Conduct for Judges: An Analytical and Critical Review

Cover Page Footnote

Dr. Yousef Shandi Assistant professor, Faculty of Law and Public Administration at Birzeit University - Palestine yousef.shandi@aaup.edu

القواعد السلوكية للقضاة: مراجعة تحليلية نقدية*

د. يوسف شندي*

ملخص البحث

تناولت الدراسة القواعد السلوكية للقضاة في عدد من الدول والوثائق الدولية والإقليمية، مع التركيز بشكل خاص على مبادئ بنغالور ووثيقي الرياض والشارقة وقواعد السلوك في كل من فرنسا وفلسطين. عقد الباحث مقارنة بينها، لتكوين تصور شامل عن مجمل هذه القواعد من حيث: ماهيتها، ومصادرها، والغاية من إعدادها، والجزاءات المترتبة على مخالفتها. كما عمد الباحث إلى تحليل قواعد السلوك في إطارها التفصيلي، من خلال التركيز على مضمون كل مبدأ أو قاعدة سلوكية على حدة، بتحليلها من الناحية النظرية، وبيان أهم تطبيقاتها العملية.

وتوصلت الدراسة إلى أن قواعد السلوك، على الرغم من أهميتها في تعزيز استقلال القضاء، إلا أنها ما زالت في طور البناء، وينقصها التحديد والدقة في شقيها النظري والتطبيقي، حتى تحقق الغاية منها. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج مفيدة بشأن السلوك القضائي، والتي يمكن البناء عليها مستقبلاً.

* أجاز للنشر بتاريخ ٢٠/٤/٢٠١٤.

* يحمل شندي درجة الدكتوراه من جامعة روبرت شومان في مدينة ستراسبورغ الفرنسية، ويحمل درجة الماجستير من نفس الجامعة. يعمل حالياً أستاذاً مساعداً في كلية الحقوق والإدارة العامة في جامعة بيرزيت - فلسطين، وعمل سابقاً رئيساً لدائرة القانون في نفس الجامعة.

مقدمة:

شهد العالم مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، حراكاً واسعاً نحو تعزيز استقلال القضاء^(١). ويمكن إرجاع هذا الحراك إلى سببين رئيسيين: الأول، الانتشار الواسع للفكر الديمقراطي والترويج له على أعلى المستويات خصوصاً السياسية، وانفتاح الشعوب على بعضها البعض بسبب تطور وسائل الإعلام والاتصالات الحديثة، وسهولة انتقال الأشخاص بين البلدان. الثاني، الاهتمام المتزايد بمجال حقوق الإنسان، ومحاولة تجسيدها في الواقع، خصوصاً ضمان محاكمة عادلة للمتقاضين^(٢).

(١) من الأعمال الدولية الهامة في هذا المجال، مؤتمر ميلانو لعام ١٩٨٥ التابع للأمم المتحدة حول منع الجريمة ومعاملة المجرمين، والذي وضع مجموعة من المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية جاءت في عشرين بنداً، أكدت فيها على ضرورة كفالة الدول في دساتيرها وقوانينها استقلال السلطة القضائية مع التأكيد على احترام هذا الاستقلال من جميع مؤسساتها. ويمكن إجمال مشتملات هذا الاستقلال في خمسة ضمانات هي:

- * ضمان استقلال السلطة القضائية بحيث تصدر أحكامها وفقاً للقانون دون تحيز أو تقييدات أو تأثيرات أو إغراءات أو ضغوطات أو تدخلات مباشرة أو غير مباشرة من أية جهة كانت.
- * ضمان اختصاص السلطة القضائية ممثلة بالمحاكم العادية في الفصل في جميع المسائل القضائية.
- * ضمان عدم التدخل في الإجراءات القضائية مع احترام سيرها بعدالة، واحترام حقوق الأطراف.
- * ضمان احترام الأحكام القضائية وعدم التعدي عليها بالتعديل أو إعادة النظر.
- * ضمان توفير الموارد (المالية والبشرية) الكافية لتمكين السلطة القضائية من أداء مهامها على الوجه السليم.

انظر أيضاً: دليل المحاكمة العادلة الصادر عن منظمة العفو الدولية على الرابط "

<www.hrea.org/erc/Library/AI-pol300021998ar.doc>

IFES/USAID, 2001. Guidance for Promoting Judicial Independence and Impartiality, USAID January 2002, Technical Publication Series: Washington, DC. Hereinafter the "Judicial Independence Guide"; 13: Available at

<http://www.ifes.org/rule_of_law/description.html>

in Arabic, English, French and Spanish.

وعلى مستوى المنطقة العربية، انظر على سبيل المثال: ورشة العمل حول المهن القانونية والإصلاح القضائي في المنطقة العربية، المركز العربي للدراسات المنعقدة في فندق روتانا الحازمية، الحازمية- لبنان، ٣٠-٣١ كانون ثاني ٢٠٠٥. والمنتدى القضائي العربي في النامة، البحرين ١٥ أيلول ٢٠٠٣:

<www.USINFO.STATE.GOV>

(٢) حول هذا الموضوع، انظر: أشرف للمساوي، كفالة حق التقاضي في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والدستورية وموقف الرقابة القضائية الدستورية منها، ط ١، المركز القومي للإصدارات القانونية، عابدين، ٢٠٠٧. محمد محمد مصباح القاضي، حق الإنسان في محاكمة عادلة - دراسة مقارنة، ط ٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨. عبد الغني بسيوني عبد الله، مبدأ المساواة أمام القضاء وكفالة حق

فعلى الرغم من التأكيد على استقلال القضاء^(٣)، في المواثيق الدولية^(٤)، والدساتير^(٥)، وغيرها من القوانين الوطنية^(٦)، باعتباره الضمانة الأولى لتحقيق

التقاضي - دراسة مقارنة، ط ٢، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١. بدر المياوي وسري صيام، المساواة أمام القضاء، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، برنامج بحوث حقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩١. إبراهيم بكر، حقوق الإنسان في الأردن بين سيادة القانون واستقلال القضاء، مكتبة عمان، عمان، ١٩٩٥. فاروق عبد البر، دراسات في حرية التعبير واستقلال القضاء وضمانات التقاضي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.

Dragos Chilea, The Right to a Fair Trial, IDEAS, Curentul Juridic, Vol. 42 2010, p. 29-50. (٣) حول استقلال القضاء راجع: يورام دنشطاين، أسس القضاء، ط ٣، ١٩٩٣، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، ترجمة دار عرسك للنشر، حيفا، ١٩٩٧. فاروق الكلاي، استقلال القضاء، ط ٢، المركز العربي للمطبوعات - دار المؤلف، بيروت، ١٩٩٩. محمد البكر، السلطة القضائية وشخصية القاضي، ط ١، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٨. محمد كامل عبيد، استقلال القضاء - دراسة مقارنة، د. ن، القاهرة، ١٩٩١. كميل منصور، استقلال القضاء في فلسطين، ورقة مفاهيمية صادرة عن مبادرة استقلال القضاء والكرامة الإنسانية "كرامة"، سلسلة الكرامة الإنسانية، معهد الحقوق في جامعة بيرزيت وجامعة وندرسور الكندية، ٢٠١١. سمح محسن، واقع السلطة القضائية في فلسطين في ضوء القانون الدولي والمحلي - النظرية والتطبيق، مركز رام الله لحقوق الإنسان، رام الله، ٢٠٠٣. خديجة حسين زهران، تنظيم واستقلال القضاء في الضفة الغربية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، بيرزيت، المؤلف، ١٩٩٩. نحو تنمية قدرات المحامين الشباب: القضاء الفلسطيني بين الواقع والطموح، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة)، رام الله، آب ٢٠٠٤. من أجل تعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة، ٣ أبريل ١٩٩٩. انظر الأوراق المقدمة في مؤتمر العدالة الفلسطيني الأول - القضاء النزيه والمحاماة الفاعلة أداة لتجسيد العدالة، المنعقد في رام الله في ٢٩ أبريل إلى ١ مايو ٢٠٠٥، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة".

Helen Cunningham, Fragile Bastion Judicial Independence in the Nineties and Beyond, Judicial Commission of New South Wales, 2000, 1. Aharon Barak, The Judge in a Democracy, Princeton University Press, 2006, 1. Mona A. Rishmawi, Constitutional Guarantees for the Independence of the Judiciary", Centre for the Independence of Judges and Lawyers (CIJL) yearbook, Vol. I, April 1992. Adel Omar Sherif, Nathan J. Brown, Judicial Independence in the Arab World, See website UNDP. Stuart Hoberman, Judicial Independence: A Critical Issue for the Bar and Bench, 239 APR N. J. Law, April 2006, 5. Stephen G. Breyer, Judicial Independence in the United States, 40 St. Louis U.L.J., 1996, 989. Martin S. Pinales, Protecting the Three-Legged Stool, Champion 30 Nov. 2006, 4. Mona A. Rishmawi, Towards an Independence Palestinian Judiciary, CIJL Yearbook, The Judiciary in Transition, August 1994, vol. 3, p. 47-103.

(٤) نصت المادة (١٠) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ على أن: "لكل إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة، نظراً منصفاً وعلنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جنائية توجه إليه". كما نصت المادة (١/١٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ على أن: "الناس جميعاً سواء أمام القضاء. ومن حق كل فرد، لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه إليه أو في حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون".

(٥) انظر على سبيل المثال، المواد (٩٧، ٩٨، ١٠١) من الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢، والمادتين (١٦٥ و ١٦٦) من الدستور المصري لسنة ١٩٧٢، والمادتين (٩٨ و ٩٩/١) من القانون الأساسي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٣.

(٦) حرصت التشريعات العربية على معاقبة كل فعل يشكل اعتداء أو تدخلاً في عمل القضاء أو تعطيل تنفيذ الأحكام الصادرة عنه. انظر على سبيل المثال: المادتين (٢٢٤ و ٤٧٣) من قانون العقوبات الأردني، والمادتين (٧٢ و ١٢٠) من قانون العقوبات المصري.

محكمة عادلة للمتقاضين، من خلال ترسيخ كل من: مبدأ الفصل بين السلطات، ومبدأ سيادة القانون^(٧). إلا أن هذا الاستقلال يبقى نظرياً إلى حد بعيد، إذا لم يترافق مع مبادئ وقواعد تضبط سلوك القضاة، وتعزز ثقة الناس بالسلطة القضائية؛ باعتبار أن القاضي هو الحارس الأمين، ليس فقط على حماية الحقوق والحريات، إنما أيضاً على استقلال القضاء؛ ومن هنا جاءت أهمية القواعد السلوكية للقضاة^(٨). وعلى هذا الأساس، بينت الفقرة الأولى من المادة (١١) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٤، أهمية القواعد السلوكية للقضاة، وذلك بنصها على أنه: "نظراً لأهمية استقلالية القضاء وما له من دور حاسم في مكافحة الفساد تتخذ كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني ودون مساس باستقلالية القضاء تدابير لتدعيم النزاهة ودرء فرص الفساد بين أعضاء الجهاز القضائي ويجوز أن تشمل تلك التدابير قواعد بشأن سلوك أعضاء الجهاز القضائي".

وقد تنبّهت معظم الدول حديثاً بالفعل، إلى أهمية القواعد السلوكية للقضاة، ودورها في تعزيز استقلال القضاء، وتقوية ثقة الناس بالجهاز القضائي^(٩)؛ فبدأت

(٧) لهذا المبدأ عدة تسميات: ففي مصر والأردن وفرنسا يسمى مبدأ سيادة القانون، وفي بريطانيا مبدأ حكم القانون، وفي الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ الحكومة المقيدة. وقد عبرت المحكمة الدستورية العليا المصرية عن مضمون هذا المبدأ بقولها: "الدولة القانونية هي التي تنقيد في كافة مظاهر نشاطها - أيا كانت طبيعة سلطاتها - بقواعد قانونية تعلو عليها وتكون بذاتها ضابطاً لأعمالها وتصرفاتها في أشكال مختلفة": ٢٣ يناير ١٩٩٢، قضية رقم ٢٢، الجريدة الرسمية، العدد ٤، ٢٢ يناير ١٩٩٢. وفي قرار آخر لذات المحكمة، أظهرت فيه علاقة مبدأ سيادة القانون بحقوق الإنسان بقولها: "إن خضوع الدولة للقانون يعني عدم إخلال تشريعاتها بالحقوق التي يعتبر التسليم بها في الدول الديمقراطية مفترضاً أولياً لقيام الدولة القانونية وضمانة أساسية لصون حقوق الإنسان وكرامته وشخصيته المتكاملة ويندرج تحتها طائفة من الحقوق تعتبر وثيقة الصلة بالحرية الشخصية التي كفلها الدستور". انظر: محمد مصباح القاضي، حق الإنسان في محاكمة عادلة - دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣٦.

(٨) يمكن تسمية هذه القواعد السلوكية للقضاة، بأخلاقيات القاضي، أو أدب القاضي، أو أخلاقيات العمل القضائي. وقد اخترنا تسميتها بالقواعد السلوكية للقضاة، حتى تتطابق التسمية مع مدونات السلوك القضائي. (9) Denis Sales et Harold Epineuse, L'éthique du juge : une approche européenne et internationale, Paris, éd. Dalloz, 2003, p. 65. Rapport général, Principes de la déontologie judiciaire et sa mise en œuvre, Union internationale des magistrats, Réunion annuelle à Valle de Bravo Mexico, 1ère Commission d'étude, 31 oct., 4 nov. 2004 : <http://www.iaj-uim.org/FRA/01/2004_rg_f.doc> Principes de déontologie judiciaire, Conseil canadien de

[د. يوسف شندي]

بوضع مدونات تضبط سلوك القضاة، خصوصاً بعد توقيع وثيقة تايوان من قبل جمعية القضاة الدوليين في العام ١٩٩٩^(١٠)، وتبني مبادئ بنغالور بشأن السلوك القضائي في العام ٢٠٠٢^(١١) (مبادئ أو مشروع بنغالور)، والمصادقة على مبادئ الإجراءات المدنية عبر الحدود الوطنية الصادرة عن معهد روما لتوحيد القانون الخاص (Unidroit) وعن معهد القانون الأمريكي (ALI) في العام ٢٠٠٤^(١٢). ولم تكن الدول العربية لتغيب عن هذا الركب، حيث قام العديد منها بإصدار مدونات سلوك للقضاة^(١٣)، ولكن تمثلت نقطة التحول الأساسية في مجال السلوك القضائي في المنطقة العربية، في إصدار كل من وثيقة الرياض حول أخلاقيات

la magistrature, <www.cjc-ccm.gc.ca>

أحمد المومني، قيم القضاء وتقاليده: الضوابط القانونية والأخلاقية في الأداء القضائي، ط١، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٩٣، ص ٢٢٣.

(10) Universal Charter of the Judge, 1999 : The text of the Charter has been unanimously approved by the delegates attending the meeting of the Central Council of the International Association of Judges in Taipei (Taiwan) on November 17, 1999

<<http://www.hjpc.ba/dc/pdf/THE%20UNIVERSAL%20CHARTER%20OF%20THE%20JUDGE.pdf>>

(11) The Bangalore principles, adopted by the Judicial Group on Strengthening Judicial Integrity, as revised at the Round Table Meeting of Chief Justices held at the Peace Palace, The Hague, November 25-26, 2002:

<http://www.unodc.org/pdf/crime/corruption/judicial_group/Bangalore_principles.pdf>

(١٢) تمت المصادقة على هذه المبادئ والتعليقات المرفقة بها من قبل معهد روما لتوحيد القانون الخاص في شهر نيسان ٢٠٠٤، ومن قبل معهد القانون الأمريكي في شهر أيار من نفس العام. راجع النص كاملاً في: Rev. dr. unif. 2004, vol. 4, pp 759-809.

حول هذا الموضوع، انظر: أمين دواس، تطبيق مبادئ الإجراءات المدنية عبر الحدود الوطنية للعام ٢٠٠٤، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مج ٢٢ (٤)، ٢٠٠٨، ص ١٢٥٩ وما بعدها.

وقد اشتملت هذه المبادئ على مجموعة قواعد سلوكية للقضاة، وتعليقات على كل منها، ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

- المبدأ (١) نص على استقلال وحياد وأهلية المحكمة وأعضائها.

- المبدأ (٢) نص على اختصاص المحكمة تجاه الأطراف.

- المبدأ (٣) نص على المساواة الإجرائية بين الأطراف.

- المبدأ (٧) نص على استقامة القضاء.

- المبدأ (١٤) نص على دور القاضي الذاتي في إدارة الجلسة.

- المبدأ (١٨) نص على السرية والحصانة.

(١٣) من هذه الدول: لبنان، فلسطين، ليبيا، العراق، البحرين، الجزائر، المغرب. للاطلاع عليها، راجع موقع "الموسوعة الجنائية العربية - قواعد السلوك القضائي"، على الرابط التالي:

<<http://www.arablegalportal.org/criminal-laws/ListOfJudicialConduct.htm>>

وسلوك القضاة العربي لسنة ٢٠٠٧^(١٤) (وثيقة الرياض)، ووثيقة الشارقة حول أخلاقيات وسلوك القاضي لسنة ٢٠٠٧^(١٥) (وثيقة الشارقة)، واللتين يمكن استخدامهما كمصادر استرشادية عند وضع مدونات سلوك للقضاة.

هذا التوجه العام والمتسارع نحو تنظيم سلوك القضاة، يدل على أهمية الموضوع، مع ذلك فإن الدراسات الفقهية حوله ما زالت قليلة، إن لم تكن نادرة في المنطقة العربية. لذا جاءت هذه الدراسة لتتناول عدداً من القوانين ومدونات السلوك القضائي العربية والأجنبية، مع التركيز بشكل خاص على مبادئ بنغالور ووثيقتي الرياض والشارقة وقواعد السلوك في كل من فرنسا وفلسطين، بغية تحليلها، والوقوف على أهم القواعد والضوابط التي تضمنتها، ومحاولة استخلاص القواسم المشتركة وأحياناً الاختلافات بينها، من أجل الاستفادة منها في المنطقة العربية. ولا يتنقص ذلك من دور الشريعة الإسلامية الغراء في تنظيمها لآداب القاضي وسلوكه، والتي كان لها شرف السبق في تنظيم هذا الموضوع من مختلف جوانبه وبأدق التفاصيل، استناداً إلى القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة وسير الخلفاء الراشدين والتابعين، حيث ركزت على صفات القاضي والآداب الواجب عليه التحلي بها، وكيفية التعامل مع الخصوم والشهود والجمهور، وكيفية البت في القضايا وإصدار الأحكام وغيرها من القواعد، مراعية في ذلك كله ما يحقق سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة من خلال ترسيخ فكرة إحقاق الحق وإقامة العدل بين الناس. بالتالي، فإنه يخرج عن إطار هذه الدراسة، آداب وسلوك القاضي في الشريعة الإسلامية رغم أهميتها، نظراً لوفرة الكتابات الفقهية حولها^(١٦)، ونقصر دراستنا على القواعد السلوكية للقضاة في

(١٤) صدرت هذه الوثيقة عن الاجتماع الخامس عشر لعمداء ومديري المعاهد والمراكز القضائية ورؤساء إدارات التأهيل والتدريب القضائي في الدول العربية، المنعقد في الرياض ما بين ٤-٨ مارس ٢٠٠٧.
(١٥) صدرت هذه الوثيقة عن أعمال المؤتمر الحادي عشر لرؤساء أجهزة التفتيش القضائي في الدول العربية، المنعقد في الشارقة ما بين ٨-١٢ أبريل ٢٠٠٧.
(١٦) جاء في المادة (١٧٩٢) من مجلة الأحكام العدلية أنه: "ينبغي أن يكون القاضي حكيماً فقيهاً مستقيماً،

القوانين الوضعية ومدونات السلوك الواردة أعلاه.

وبناء عليه، فقد ارتأينا تقسيم موضوع الدراسة إلى مبحثين: نتناول في الأول، ماهية القواعد السلوكية للقضاة، ونتناول في الثاني مضمون هذه القواعد السلوكية.

المبحث الأول: ماهية القواعد السلوكية للقضاة

ينبغي في البداية التعريف بالقواعد السلوكية للقضاة، مع محاولة لاستخلاص أهم الخصائص المميزة لها، ثم بيان مصادرها، وأهم الضوابط المتعلقة بوضعها، ونخصص لكل منها مطلباً مستقلاً.

وأميناً مكيناً متيناً". وتناولت المجلة ذاتها آداب القاضي في المواد (١٧٩٥-١٧٩٩) حيث ألزمت القاضي بأن يتجنب في مجلس الحكم الأفعال والأوضاع التي تزيل مهابة المجلس كالبيع والشراء والملاطفة في المجلس، ومنع القاضي من قبول الهدايا من أحد الخصمين، وعدم ذهاب القاضي إلى ضيافة أحد الخصمين، واجتناب الأعمال التي تسبب للقاضي التهمة وسوء الظن كقبوله دخول أحد الطرفين على بيته أو الاختلاء مع أحدهما في مجلس الحكم، أو الإشارة إلى أحدهما باليد أو بالعين أو بالرأس أو التكلم مع أحدهما كلاماً خفياً أو الكلام مع أحدهما بلسان لا يفهمه الآخر، وأن يعدل القاضي بين الخصمين وأن يراعي العدل والمساواة في المعاملات المتعلقة بالمحاكمة كإجلاس أحد الطرفين وإحالة النظر وتوجيه الخطاب إليه ولو كان أحدهما من الأشراف والآخر من عامة الناس. انظر حول آداب القاضي في الإسلام: فهد بن محمد الداود، من أدب القاضي، مجلة العدل، السعودية، العدد الثالث، رجب ١٤٢٠ هـ، ص ٧٣. راشد بن عبد الله الغفيلي، كتاب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري في شأن القضاء، وفي ضمنه قواعد وتوجيهات للقضاة، مجلة العدل، السعودية، العدد الثالث، رجب ١٤٢٠ هـ، ص ١٠٨. أحمد بن محمد الشعفي آل المعافا، بم يحكم القاضي، مجلة العدل، السعودية، العدد الثالث، رجب ١٤٢٠ هـ، ص ١٢٩. عبد العزيز بن سعد المعتم، من أقضية السلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه، مجلة العدل، السعودية، محرم ١٤٢١ هـ، ص ١٤٠. علي بن راشد الديبان، الرقابة الذاتية في القضاء الشرعي، مجلة العدل، السعودية، العدد ٣٣، محرم ١٤٢٨ هـ، ص ٩. ماهر عبد المجيد عبود، من ضمانات العدالة في القضاء الإسلامي، مجلة العدل السعودية، العدد ٣٥، رجب ١٤٢٨ هـ، ص ١١٤. رمضان إبراهيم عبد الكريم، مبدأ استقلال القضاء: دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي والقانون الوضعي، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، عدد خاص، ديسمبر ٢٠١٢، ص ٦٦١. رزكار محمد قادر، استقلال القضاء كونه ركيزة من ركائز المحاكمات العادلة - دراسة مقارنة في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية، مجلة الرافين للحقوق، مج ١١، العدد ٣٩، لسنة ٢٠٠٩، ص ٢١٥.

المطلب الأول

التعريف بالقواعد السلوكية للقضاة

تتمثل قواعد السلوك في مجموعة من المبادئ الأخلاقية والأدبية التي تعمل على تنظيم سلوك القضاة^(١٧)، تم استنباطها من مصادر مختلفة: تقاليد، قوانين وأنظمة خصوصاً المتعلقة بالمهنيين، ومن السوابق القضائية. تدور هذه القواعد في مجملها حول مجموعة من المبادئ والمصطلحات المشابهة التي يصعب أحياناً التفريق بينها^(١٨). أما من حيث مضمونها، فهي عبارة عن واجبات أو سلوكيات أدبية يتوجب على القاضي التحلي والالتزام بها تحت طائلة المسؤولية^(١٩)، منها: الاستقلال، الحياد، النزاهة، الاستقامة، التحفظ، الشرف، الكفاءة، الجدية، الحكمة والتواضع. ويلتزم القاضي باحترامها ومراعاتها في أثناء ممارسة وظيفته وفي علاقته بالجمهور وحتى في حياته الخاصة. ويهدف هذا التشدد، إلى الحفاظ على استقلال القاضي والقضاء، وضمان محاكمة عادلة للمتقاضين. فهي ليست أوامر وواجبات بالمعنى الدقيق بقدر ما هي ضوابط ذاتية للقضاة تعكس للجمهور مدى استقلالهم ونزاهتهم واستقامتهم؛ مما يؤدي إلى كسب ثقة الناس بالقضاء.

إن تحقيق هذه الغاية النبيلة لقواعد السلوك، والمتمثلة في كسب ثقة الناس بالقضاء وتحقيق محاكمة عادلة للمتقاضين، يقتضي بداية وجود قواعد سلوكية

(١٧) يميز البعض بين قواعد السلوك الأخلاقية (L'éthique) وقواعد الآداب (La déontologie) فالأولى هي عملية تقدير وحكم لتمييز الحسن من السيئ، بينما الثانية فهي نظرية مرتبطة بالواجبات. انظر للتفصيل:

Pierre Noreau et Chantal Robert, Emergence de principes généraux en matière de déontologie judiciaire – éléments d'une théorie générale, Centre de recherche en droit public, Université de Montréal, 2006, p. 463.

(18) Ibid., 457 ; Conseil consultatif des juges européens (CCJE), Avis n° 3 sur les principes et règles régissant les impératifs professionnel applicables aux juges et en particulier la déontologie, les comportements incompatibles et l'impartialité, 19 nov. 2002, p. 3:

<www.coe.int/t/F/Affaires_juridiques/Coop%25E9ration_juridique/professionnels_du_droit/Juges/CCJE>

(١٩) انظر بهذا الشأن، المطلب الثالث من المبحث الثاني من هذه الدراسة.

واضحة في مفهومها ومضمونها؛ حتى يلتزم القضاة باحترامها. إلا أنه بالنظر إلى مضمون القواعد الوارد تعدادها في مدونات السلوك عموماً، نجدها على العكس تتسم بالغموض بل وعدم التحديد أحياناً؛ فقد جاءت في غالبيتها عشوائية في تنظيمها، وتوحي في كثير من الأحيان بأن قواعد السلوك هي مجرد نصائح ومثاليات نظرية، ينقصها الطابع العملي. سعياً لإزالة هذا الغموض الذي يكتنف كثيراً من قواعد السلوك، حاول جانب من الفقه⁽²⁰⁾، إيجاد أساس قانوني لتلك القواعد، أو حتى وضع نظرية عامة بشأنها.

وعلى هذا الأساس، يرى الفقيه Huppé أن قواعد السلوك تشتمل فعلياً على أربعة التزامات أساسية، وهي تمثل الأساس القانوني لجميع القواعد السلوكية للقضاة، وهي: التزام القاضي تجاه القانون؛ خضوع القاضي لآليات العمل والتفكير الخاص بممارسة العمل القضائي؛ محافظة القاضي على حياده؛ امتناع القاضي عن استخدام الوظيفة القضائية لغايات أخرى خارجة عن إطار الوظيفة⁽²¹⁾.

في مقابل ذلك، حاول الفقيهان Noreau و Roberge إيجاد نظرية عامة لقواعد السلوك من خلال الرجوع إلى مجموعة من مدونات السلوك في عدة بلدان، وتحليل عدد كبير من القرارات القضائية الكندية في مجال سلوك القضاة، وتوصلاً إلى وجود أساسين قانونيين لقواعد السلوك:

- أساس قانوني رسمي *rationalité formelle*، ويتمثل في المبادئ العامة لقواعد السلوك، وهي مجموعة القواعد المنصوص عليها صراحة في مدونات السلوك، كالاستقلال والحياد والنزاهة⁽²²⁾.

(20) Luc Huppé, Les fondements de la déontologie judiciaire, 2004, 45 code de deontologie, 93 ; Pierre Noreau et Chantal Robert, précité, spéc. p. 458 et s.

(21) Luc Huppé, Le régime juridique du pouvoir judiciaire, Montréal, Wilson et Lafleur, 2000, p. 204. Pierre Noreau et Chantal Robert, précité, p. 463.

(22) Pierre Noreau et Chantal Robert, précité, p. 459 et s.

- وأساس مادي *rationalité matérielle* غير رسمي، وهي تكمل القواعد السلوكية الرسمية، ويتمثل في مجموعة التقاليد والسلوكيات السائدة في المجتمع، والتي من شأنها ضمان استمرار ثقة الناس بالقضاء، على أساس أن هذه الثقة تعتبر غاية جميع القواعد السلوكية^(٢٣). هذا بالإضافة إلى واجب التحفظ، الذي يمثل أساساً عملياً لقواعد السلوك^(٢٤).

يظهر من هذين الرأيين وجود اختلاف في منهجية البحث عن أساس قانوني لقواعد السلوك. فالرأي الأول، حاول في سبيل ذلك الاستناد إلى مضمون القواعد السلوكية ذاتها، في حين أن الرأي الثاني قد حاول الاستناد إلى مصادر القواعد السلوكية لإيجاد هذا الأساس القانوني.

والواقع أننا نؤيد الاتجاه الثاني الذي يستند إلى مصدر القاعدة السلوكية لتحديد أساسها القانوني، لأنه بناء على مصدر القاعدة السلوكية ذاتها، يتبين نوع الجزء الذي يرتبه القانون على مخالفة تلك القاعدة. فقواعد السلوك ليست جميعاً على نفس الدرجة من الإلزام، حيث يختلف الجزء ليس فقط استناداً إلى درجة وجسامته المخالفة، إنما أيضاً بالاستناد إلى مصدر القاعدة السلوكية ذاتها. فقواعد السلوك تطبق على ثلاثة مستويات: المستوى الأول ينظم علاقة القضاة ببعضهم البعض، والمستوى الثاني ينظم علاقة القضاة بالخصوم، والمستوى الثالث ينظم علاقة القضاة بالجمهور. ففي المستويين الأول والثاني، نجد القانون قد تولى ذاته تنظيمها بشكل دقيق ولم يتركها لهوى القاضي والخصوم، ونرى ذلك واضحاً بشأن قواعد الاستقلال والحياد والنزاهة والمساواة وغيرها من قواعد السلوك، فالنص على هذه القواعد في مدونات السلوك جاء للتأكيد على وجوب التزام القاضي بها وتنبهه وحثه على احترامها، ولكن النص عليها جاء كاشفاً وليس

(23) Ibid.

للتفصيل حول هذا الموضوع، انظر: المطلب الثاني من المبحث الثاني من هذه الدراسة.

(24) Ibid.

منشأً لها. في حين أن المستوى الثالث من قواعد السلوك، لم ينظمه القانون بشكل دقيق، إنما ترك تنظيمه لقواعد السلوك، والمتمثلة في كيفية سلوك القاضي خارج مجلس القضاء في تعامله مع الناس بما يضمن نزاهة القاضي والمحافظة على مهابة القضاء ورفع شبهة عدم الحياد أو عدم الاستقلال، ويمكن تسميتها بآداب أو أخلاقيات القاضي، ويكون دورها بالأساس دوراً وقائياً ليس إلا، كمنع القاضي من حضور بعض المناسبات أو الاستجابة لدعوات على الولائم أو ممارسة التجارة، بل يبدو أيضاً أن واجب التحفظ يصب في ذات الاتجاه. إضافة إلى ذلك، فإن الاستناد إلى مصدر القاعدة السلوكية يبين درجة الإلزام لهذه القاعدة، فإذا كانت صادرة بقانون فإنها تكون ملزمة بجميع الأحوال، وإذا كانت صادرة عن جهات غير رسمية وغير مقرونة بجزاء، فلا تكون لها قوة إلزامية إلا بالقدر الذي تتقاطع فيه مع الأحكام التي يفرضها القانون، وجزاؤها يأتي من مخالفة القاضي لأحكام القانون وليس المدونة.

مع ذلك، فإن الاختلاف السابق حول البحث عن أساس القانوني لقواعد السلوك يبدو مجرد اختلاف شكلي لا يمس جوهر الموضوع؛ لأنه بالرجوع إلى الآراء الفقهية السابقة، وإلقاء نظرة متفحصة على مضمون القواعد السلوكية الوارد تعدادها في مدونات السلوك المختلفة، يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص التي تميز هذه القواعد عن غيرها من القواعد القانونية الأخرى، وتظهر أيضاً مدى صعوبة إيجاد أساس قانوني لها، ونفصل ذلك على النحو الآتي:

إن الخاصية الأولى التي تميز قواعد السلوك عن غيرها من القواعد القانونية الأخرى، هي أنها حديثة نسبياً، وتشكل مجالاً جديداً وخصوصاً من مجالات القانون؛ فهي قواعد لا تزال في طور البناء سواء في الفقه أو القضاء. فالكتابات الفقهية حولها ما زالت قليلة، والتطبيقات القضائية لا تسمح حتى الآن بإزالة الغموض الذي يكتنفها؛ فالقضاء يتخذ في العادة من قواعد السلوك والمفاهيم

المستخدمة في مدونات السلوك كمتراذفات، بل ويبنى أحكامه في الغالب على ذات الاعتبار^(٢٥).

أما الخاصية الثانية لقواعد السلوك، فهي أنها بطبيعتها فضفاضة ينقصها أحياناً التحديد والدقة؛ إذ تقوم على مجموعة من المفاهيم متقاربة الدلالة والمعنى، وتتداخل عادة مع بعضها البعض بحيث يصعب أحياناً التفريق بينها بسبب هذا التداخل، كما أنها قواعد تكمل بعضها بعضاً^(٢٦). ويضاف إلى ذلك، أن قواعد السلوك هي مرنة ومتغيرة يصعب ضبطها في تعريف واحد أو إطار محدد؛ لأنها تقوم على سلوك ونشاط متغيرين باستمرار تبعاً لتطور المجتمع ودرجة نضجه الثقافي والقانوني^(٢٧). ويترتب على ذلك، أنه يجب تفسير قواعد السلوك تفسيراً واسعاً، وبشكل مستمر، حتى تؤدي وظيفتها والغرض من تشريعها، وذلك استناداً إلى القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، أما إذا تم تفسيرها بطريقة تفسير

(25) Pierre Noreau et Chantal Robert, précité, p. 457 et s.

(26) Ibid. p.458.

وجاء تأكيد ذلك في مقدمة مجموعة الالتزامات السلوكية للقضاة الفرنسية لسنة ٢٠١٠ بنصها على أن: « Les situations qui relèvent de la déontologie judiciaire y sont abordées de manière concrète, selon une structure thématique. Leurs commentaires peuvent intéresser les mêmes obligations ou situations, appréhendées différemment »: Recueil des obligations déontologiques des magistrats, Conseil Supérieur de la magistrature, Dalloz, 2010.

يشار إلى هذه المجموعة فيما بعد "بمجموعة الالتزامات السلوكية الفرنسية"، أو "المجموعة الفرنسية". وقد جاءت الإشارة إلى هذه الخاصية أيضاً ولكن بشكل غير مباشر في مقدمة وثيقة الشارقة بقولها: "ولقد قامت اللجنة بتحديد هذه القواعد مجتنباً تكرار الأفكار الذي من الطبيعي حصوله أحياناً نظراً لتقارب الآفاق بين بعض هذه القواعد".

(27) Pierre Noreau et Chantal Robert, précité, p. 459.

وقد جاءت الإشارة إلى هذه الخاصية في مقدمة وخاتمة مجموعة الالتزامات السلوكية الفرنسية بنصها على أن: « Le Parlement a souhaité que soit établi un Recueil des obligations déontologiques et non un code de déontologie. Cette orientation « traduit le choix de ne pas figer le contenu de règles par essence évolutives, ni de les détailler dans un catalogue exhaustif mais inévitablement incomplet » ».

وتضيف ذات المجموعة أن:

« l'évolution de la société et des institutions conduira, nécessairement, à l'avenir, à des réexamens de son contenu par le Conseil supérieur de la magistrature ».

« Les obligations déontologiques ne sauraient être figées et le Conseil supérieur de la magistrature, à l'avenir, sera conduit à les réexaminer, les amender ou les compléter, dès lors que la déontologie est devenue l'une des attributions de la formation plénière du Conseil ».

القواعد القانونية الأخرى، فسيؤدي ذلك إلى تعطيلها عن أداء وظيفتها^(٢٨).

أما الخاصية الثالثة، فهي أن قواعد السلوك قد تكون صريحة وقد تكون ضمنية^(٢٩). فالأولى هي التي نصت عليها مدونات السلوك صراحة، كاستقلال والحياد والنزاهة. أما الثانية، فهي التي تفهم ضمناً، كثقة الناس بالقضاء؛ باعتبارها تمثل جوهر وغاية جميع القواعد السلوكية^(٣٠). فقواعد السلوك المنصوص عليها صراحة في قوانين ومدونات السلوك، جاءت على سبيل المثال وليس الحصر^(٣١)، بالتالي يمكن القياس على هذه القواعد الصريحة لاستخلاص سلوكيات أخرى غير منصوص عليها صراحة^(٣٢).

أما الخاصية الرابعة، فهي أن لكل قاعدة سلوكية وجهين: أحدهما إيجابي، والآخر سلبي. فالأول يتمثل في مجموعة الصفات والواجبات التي ينبغي على القاضي التحلي أو القيام بها في سلوكه في إطار وظيفته أو خارجها وإلا اعتبر مخالفاً بقواعد السلوك، أما الثاني فيتمثل في منع القاضي من إتيان بعض الأفعال أو القيام ببعض الممارسات السلوكية التي من شأنها المساس باستقلاله ونزاهته.

أما الخاصية الخامسة، فهي أن قواعد السلوك شبه عالمية^(٣٣)؛ إذ يوجد شبه إجماع على ضرورتها والغاية منها، بل ويوجد أيضاً تقارب في مضمونها، وذلك على الرغم من الاختلاف بين الدول في تعدادها وتفصيلها وتطبيقاتها.

(28) Pierre Noreau et Chantal Robert, précité, p. 459.

(29) Ibid, p. 459 et s.

(30) Ibid. Spéc. p. 464 et s.

(31) Ibid. p. 459.

(٣٢) جاء في مجموعة الالتزامات السلوكية للقضاة الفرنسية على أن:

« les principes, commentaires et recommandations qui suivent ont pour objectif d'établir des références déontologiques pour les magistrats français. Ils ont été conçus pour les soutenir, les orienter et fournir à l'institution judiciaire un cadre permettant de mieux appréhender sa déontologie. Ils ont également pour finalité d'éclairer les représentants des pouvoirs législatif et exécutif, ainsi que les auxiliaires de justice et le public, afin de faire mieux connaître la complexité de l'action des magistrats dans l'exercice de leurs missions ».

(33) Luc Huppé, Les fondements de la déontologie judiciaire, précité, p. 93.

أما الخاصية السادسة والأخيرة، فهي أنها قواعد لا تهم فقط القضاة والقضاء^(٣٤)، إنما المجتمع كله^(٣٥). كما أن الهدف من إيراد قواعد السلوك في مدونات ليس إنشاءها، إنما التسهيل على القضاة معرفة هذه القواعد والالتزام بها، مع إعطاء الجهات القضائية المعنية إطاراً عاماً لقواعد السلوك تستطيع البناء عليه^(٣٦).

المطلب الثاني

مصادر القواعد السلوكية للقضاة

بإلقاء نظرة عامة على القواعد السلوكية للقضاة، نجد أن دول أمريكا الشمالية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، كانت السبابة في إصدار مدونات سلوك لقضاةها. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الرائدة في

(٣٤) جاء في مقدمة مجموعة الالتزامات السلوكية الفرنسية أن:

« le comportement professionnel du magistrat ne peut être laissé à sa discrétion. Il est déterminé par la loi et obéit aux exigences éthiques de sa fonction ».

(٣٥) جاء في مجموعة الالتزامات السلوكية للقضاة الفرنسية عدة إشارات تدل على ذلك:

« Au-delà de ces valeurs cardinales, la déontologie des magistrats a comme ambition d'établir des références pour l'exercice d'une fonction, aussi délicate dans son exercice qu'essentielle à l'équilibre de la société ».

« le magistrat, membre de l'autorité judiciaire, tire sa légitimité de la loi qui l'a voulu indépendant et impartial, principes qui s'imposent aux autres pouvoirs. Le méconnaissance de ces impératifs compromettrait la confiance du public ».

« Ce recueil ne constitue pas un code de discipline mais un guide pour les magistrats du siège et du parquet qui appartiennent, en France, au même corps. Sa publication est de nature à renforcer la confiance du public dans un fonctionnement indépendant et impartial du système judiciaire français ».

ويمكن قراءة ذلك أيضاً في وثيقة الشارقة، حيث جاء في مقدمتها: "ونظراً لقدسية الواجبات الملقة على كواهل القضاة وأهمية الاختصاصات المسندة إليهم، وجلال المهام المنوطة بهم، وخطورة الصلاحيات التي يمارسونها وأثرها الكبير والمباشر على الفرد والمجتمع والدولة، فقد ترسخت في ضمائر الحريصين على حقوق الإنسان وسيادة القانون، ومبادئ الحرية والعدالة والمساواة من كافة الأمم والشعوب كثير من المبادئ والقيم والأعراف والتقاليد التي يجب أن تحكم سلوك القضاة، والمزايا والصفات والقدرات والمكنات التي يجب أن يتحلوا بها، ليحصلوا على ثقة الناس باحترامهم وتقديرهم وليطمئن الخصوم إلى أحكامهم وقراراتهم ويثقون بها ويقبلونها، لأنهم وثقوا بكفاءاتهم وقدراتهم وعدلهم ونزاهتهم وأمانتهم وحيادهم واستقلالهم".

(٣٦) وقد جاءت الإشارة إلى ذلك صراحة في خاتمة مجموعة الالتزامات السلوكية للقضاة الفرنسية:

« Les chefs de cour et de juridiction y trouveront des références pour développer la veille déontologique. »

Chaque magistrat pourra mieux identifier les spécificités et les exigences de la fonction judiciaire ».

مجال تقنين القواعد السلوكية التي تضبط المهن المختلفة ومنها القضاء، حيث أصدرت منذ زمن بعيد عدة قوانين أدبية وأخلاقية تنظم سلوك القضاة، كان أهمها "القانون النموذجي للسلوك القضائي American Bar Association (ABA)، الصادر عن جمعية القضاة الأمريكيين عام ١٩٩٠، والذي يمثل نموذجاً أدبياً تراعيه الولايات عند وضعها قواعد سلوكية محلية للقضاة^(٣٧). أما كندا، فقد أصدرت قواعد مكتوبة تنظم سلوك القضاة في العام ١٩٧١، ثم تلا ذلك وضع دليلين مكتوبين يحددان القواعد الأدبية والتأديبية للقضاة في الأعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٤. الأول صادر عن جمعية قضاة المحاكم العليا الكندية، والثاني قام بوضعه مجلس القضاء الكندي، وجاء على شكل دليل سلوك محدد منفصل عن النظام التأديبي. ويطبق فيها حالياً دليل السلوك الأدبي للقضاة، الصادر عن مجلس القضاء الكندي في الأول من شهر كانون الثاني ١٩٩٨^(٣٨).

أما دول أوروبا، فقد بدأت متأخرة نسبياً في معالجة موضوع سلوك القضاة.

(37) See : Tobin A. Sparling, Keeping up Appearances : The Constitutionality of Model Code of Judicial Conduct's Prohibition of Extrajudicial Speech Creating the Appearance of Bias, 19 Georgetown Journal of Legal Ethics, Spring, 2006, 449. Martin H. Redish, Good Behavior, Judicial Independence, and the Foundations of American Constitutionalism, 116 Yale Law Journal, oct. 2006, 139. Saikrishna Prakash & Steven D. Smith, (Mis) understanding Good-Behavior Tenure, 116 Yale Law Journal, 2006, 159. James R. Wolf, Judicial Discipline in Florida: The Cost of Misconduct, 30 Nova Law Review, Spring 2006, 349.

يمكن الإطلاع على مجموعة القوانين السلوكية في الولايات المتحدة الأمريكية على موقع: "الموسوعة الجنائية العربية - قواعد السلوك القضائي، على الرابط التالي:

<<http://www.arablegalportal.org/criminal-laws/ListOfJudicialConduct.htm>>

وهي :

Canons of Judicial ethics, American Bar association 1924; Code of Judicial conduct, American Bar association 16-08-1972; ABA Model Rules for Judicial Disciplinary Enforcement, American Bar association, 09-08-1994; Codes of Conduct for Judicial Employees, Office of the general counsel, Administrative office of the United states courts, 19-09-1995; Ethics essentials, Office of the general counsel, Administrative office of the United states courts, 04-2006; ABA Model code of Judicial conduct, American Bar association, 02-2007; Rules for Judicial-Conduct and Judicial-Disability Proceedings, Administrative office of the United states courts, 11-03-2008; Code of Conduct for United States Judges, Administrative office of the United states courts, 2009.

(38) Ethical Principles for Judges, Canadian Judicial Council, available at <http://www.cjccm.gc.ca/english/conduct_en.asp?selMenu=conduct_main_en.asp>

ولكن خطأ الأوربيون خطوة نوعية في تنظيمهم للسلوك القضائي، من خلال تبنيهم للمبادئ الستة الواردة في مشروع بنغالور بشأن السلوك القضائي لعام ٢٠٠٢. وتمثل هذه المبادئ خلاصة ما وصل إليه التنظيم القانوني لقواعد السلوك في معظم الدول والقارات، وقد تم الاعتماد في إعداد المشروع على النموذج الكندي الذي تم تفضيله على النموذج الأمريكي، لأن القائمين على إعداده لاحظوا أن القواعد السلوكية هي مسألة تخص القضاء بالدرجة الأولى، لذا فهو المكلف وحده بوضعها وليس أية جهة أخرى. وعلى غرار ذلك أصدرت دول أوروبية عديدة مدونات سلوك للقضاة^(٣٩)، منها بريطانيا^(٤٠)، وفرنسا^(٤١). فهذه الأخيرة قامت بإصدار "مجموعة الالتزامات السلوكية للقضاة" عام ٢٠١٠، وقد جاءت مختلفة عن كثير من مدونات السلوك الأخرى، بتركيزها على الجانب التطبيقي لقواعد السلوك، حيث غلب عليها الطابع العملي، وقد تم إعداد هذه المجموعة خلال مدة ٧ سنوات.

أما في آسيا، فقد قام العديد من الدول فيها بوضع مدونات سلوك للقضاة، منها: الفلبين^(٤٢)، والهند^(٤٣)، والصين^(٤٤). وكذلك الحال في إفريقيا، من خلال

(٣٩) وتجدر الإشارة إلى أنه كان لدى العديد من الدول الأوروبية قوانين تنظم سلوك القضاة حتى قبل تبني مبادئ بنغالور، منها: جمهورية تشيك وإيطاليا، فهذه الأخيرة وضعت قواعد مكتوبة تنظم الآداب السلوكية للقضاة منذ العام ١٩٩٤ من قبل جمعية القضاة الإيطاليين. كذلك لتوانيا التي أعدت قانون آداب للقضاة في العام ١٩٩٨، ثم تبعتها كل من أوكرانيا في العام ١٩٩٩، وسلوفانيا عام ٢٠٠١.

(40) Judicial appointments, The governance of Britain, Lord chancellor and secretary of State for Justice, 10-2007, <<http://www.justice.gov.uk/consultations/docs/cp2507.pdf>>; Guide to Judicial conduct, Judges' council of England, 10-2004, <http://www.judiciary.gov.uk/docs/judges_council/judicialconduct_update0408.pdf>

(٤١) كما أن فرنسا وإن لم يكن عندها قانون مكتوب يحكم سلوك القضاة، إلا أن المجلس الأعلى للقضاء قام بنشر مجموعة قرارات تأديبية لها قيمة أدبية تتعلق بسلوك القضاة، وذلك قبل تبني مجموعة الالتزامات السلوكية للقضاة الفرنسية في العام ٢٠١٠ السابق الإشارة إليه، في الهامش رقم (٢٣).

(42) The New Code of Judicial Conduct for the Philippine Judiciary, Supreme Court of the Philippines, 02-2007, <<http://www.abanet.org/rol/publications/philippines-judicial-code-02-2007.pdf>>

(43) Restatement of values of Judicial life, Supreme court of India, 07-05-1997, <http://www.paclii.org/PJDP/resources/CodesOfConduct/INDIA_Restatement_of_values_2007.doc>

[د. يوسف شندي]

إصدار العديد من الدول مدونات سلوك للقضاة، منها: نيجيريا^(٤٥)، أوغندا^(٤٦)، زامبيا^(٤٧)، وخصوصاً جنوب إفريقيا^(٤٨) التي أصدرت أكثر من مدونة سلوك. وقد سارت استراليا على ذات النهج^(٤٩).

أما الدول العربية، فقد بدأت بإصدار مدونات سلوك للقضاة في وقت متأخر، ولكنها استفادت بشكل كبير خصوصاً من مبادئ بنغالور بشأن السلوك القضائي. ومن الدول العربية التي أصدرت مدونات سلوك^(٥٠): المغرب^(٥١).

(٤٤) أصدرت المحكمة الشعبية العليا في الصين الشعبية قانون سلوك للقضاة بتاريخ ١٨/١٠/٢٠٠١. للاطلاع على تحليل مضمون هذا القانون، انظر:

« Li Yuwen, L'éthique professionnelle des juges chinois: un nouvel enjeu dans le paysage des pratiques judiciaires, disponible en ligne sur : <<http://perspectiveschinoises.revues.org/79>>

(45) Code of Conduct for Judicial Officers of the Federal Republic of Nigeria, Federal Republic of Nigeria,

<<http://www.nigeria-law.org/CodeOfConductForJudicialOfficers.htm>>

(46) The Code of Conduct for Judges, Magistrates and Other Judicial Officers 1989 – Uganda, 1989,

<http://www.pacii.org/PJDP/resources/CodesOfConduct/Code_of_Conduct_UGANDA.doc>

(47) The Judicial (Code of Conduct) Act, enacted by the Parliament of Zambia: Amendment 2007, Member of Parliament for Kbwata Parliamentary Constituency, 23-07-2007,

<http://www.parliament.gov.zm/index.php?Itemid=113&gid=56&option=com_docman&task=cat_view> The Judicial (Code of Conduct) Act, enacted by the Parliament of Zambia: Amendment 2006, Attorney General, 10-03-2006,

<http://www.parliament.gov.zm/index.php?option=com_docman&task=cat_view&gid=112&Itemid=113>

(48) South Africa Magistrates Act, Government of South Africa, 11-03-1994, <<http://www.doj.gov.za/legislation/regulations/r2006/MAGISTRATES.pdf>>

Judicial Service commission Act, 1994, Government of South Africa, 13-07-1994, <<http://www.doj.gov.za/legislation/acts/acts/1994/1994-09.pdf>>

South Africa judges remunerations and conditions of employment Act, Government of South Africa, 2001, <<http://www.doj.gov.za/legislation/regulations/r2006/JUDGE.pdf>>

The Judges (Conditions of service) Amendment Bill, 2007, Minister for Justice and Constitutional Development (Republic of South Africa), 2007,

<http://www.parliament.gov.za/live/commonrepository/Processed/20090115/53947_1.pdf>

Judicial officers (Amendment of conditions of service) Act, 2003, Government of South Africa, 31-10-2003, <<http://www.doj.gov.za/legislation/acts/acts/2003/2003-28.pdf>>

Judicial Matters Amendment Act 2005, Government of South Africa, 11-01-2006, <<http://www.doj.gov.za/legislation/acts/acts/2005/2005-22.pdf>>

(49) Declaration of Principles on Judicial Independence, Chief Justices of the Australian States and Territories, 10-04-1997,

<http://www.vanuatu.usp.ac.fj/Courses/LA332_Jurisprudence/Articles/Chief_Justices.htm>

(٥٠) يمكن الإطلاع على جميع هذه المدونات على موقع: "الموسوعة الجنائية العربية"، مصدر سابق.

(٥١) "مدونة القيم القضائية" لسنة ٢٠٠٢.

لبنان^(٥٢)، فلسطين^(٥٣)، الجزائر^(٥٤)، البحرين^(٥٥)، العراق^(٥٦)، ليبيا^(٥٧).

هذا وقد صدر العديد من الوثائق الدولية والإقليمية في مجال سلوك القضاة^(٥٨)، بما في ذلك وثيقتا الرياض والشارقة في المنطقة العربية المشار إليها

(٥٢) "القواعد الأساسية لأخلاقيات القضاء"، الصادرة عن وزارة العدل اللبنانية بتاريخ ٢٥/١/٢٠٠٥.
(٥٣) "مدونة السلوك القضائية" الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى الفلسطيني بتاريخ ١٠/٥/٢٠٠٦، بموجب قرار مجلس القضاء الأعلى رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦. الوقائع الفلسطينية، ١٩/١٠/٢٠٠٦، العدد ٦٧، ص ٧٥. عن المرحلة السابقة على صدور مدونة السلوك القضائي، انظر: "قواعد سلوك القاضي والمحامي بين الواقع والقانون"، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"، حزيران ٢٠٠٦. بخصوص مهنة المحاماة، انظر: محمود حماد، "آداب مهنة المحاماة ودورها في تجسيد العدالة"، مؤتمر العدالة الفلسطيني الأول - القضاء النزيه والمحاماة الفاعلة أداة تجسيد العدالة، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"، آذار ٢٠٠٥، ص ٢٩٧.

(٥٤) "مدونة أخلاقيات مهنة القضاة في الجزائر"، الصادرة عن المجلس الأعلى للقضاء الجزائري بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٦.

(٥٥) "مدونة السلوك للقضاة وأعضاء النيابة العامة"، الصادرة عن المجلس الأعلى للقضاء البحريني لسنة ٢٠٠٧.

(٥٦) "مبادئ السلوك القضائي"، الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى العراقي لسنة ٢٠٠٧.

(٥٧) "مدونة أخلاقيات وسلوك أعضاء الهيئات القضائية"، الصادرة عن المجلس الأعلى للهيئات القضائية الليبي بتاريخ ١٣/٨/٢٠٠٨، بموجب القرار رقم (٣) لسنة ٢٠٠٨.

(58) IBA Minimum Standards of Judicial Independence, 1982, International Bar Association, 1982, <<http://www.int-bar.org/images/downloads/Minimum%20Standards%20of%20Judicial%20Independence%201982.pdf>> Code of Judicial ethics, International criminal court, 02-01-2005, <<http://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/A62EBC0F-D534-438F-A128-D3AC4CFDD644/140141/ICCBD020105.En.pdf>> The Universal Charter of the Judge

Association of Judges, 17-11-2007, <<http://www.hjpc.ba/dc/pdf/THE%20UNIVERSAL%20CHARTER%20OF%20THE%20JUDGE.pdf>>

International Principles on the Independence and Accountability of Judges Lawyers and Prosecutors, International commission of Jurists, 2004, <<http://www.icj.org/IMG/pdf/Guide.pdf>>

The Burgh House Principles On The Independence Of The International Judiciary, 2004, International Law Association, 2004, <http://www.ucl.ac.uk/laws/cict/docs/burgh_final_21204.pdf>

European charter on the statute for judges, Council of Europe, 07-1998, <http://www.coe.int/t/e/legal_affairs/legal_co-operation/legal_professionals/judges/instruments_and_documents/charte%20eng.pdf>

The Latimer House Guidelines for the Commonwealth on good practice governing relations between the Executive, Commonwealth secretary general, 19-06-1998, <http://www.coe.int/t/e/legal_affairs/legal_co-operation/steering_committees/cdcj/cj_s_just/Latimer%20House%20Guidelines%20E.pdf>

Judges' Charter in Europe, 1997, European Association of Judges, 04-11-1997, <<http://www.legislationline.org/documents/id/8556>>

Beijing Statement of Principles of the Independence of the Judiciary in the LAWASIA Region, Law Association for Asia and the Pacific (LAWASIA) Human Rights Standing

أعلاه.

بناء على ما سبق، فإن مصادر القواعد السلوكية للقضاة تختلف بحسب كل دولة^(٥٩). ففي بعض الدول جاءت على شكل توصيات مكتوبة ولكنها ليست قوانين بالمعنى الدقيق^(٦٠)، في حين جاءت في دول أخرى على شكل قوانين مكتوبة^(٦١).

وقد اتبعت الدول عدة طرق في إعداد قواعد السلوك، فأنطت ذلك سواءً:

- بالمشرع، وهي حالة شبه نادرة، مثل زامبيا.
- بالمجالس القضائية، كما في كندا، فلسطين، ليبيا، العراق، البحرين، الجزائر وفرنسا.
- بوزارة العدل، كما في لبنان وأستراليا.
- بجمعيات القضاة، كما في استونيا، كرواتيا، إيطاليا، سلوفانيا، تنزانيا.
- بالاشتراك ما بين جمعيات القضاة ومجالس القضاء، ومثالها بولندا وهولندا.

Committee, 19-08-1995, <<http://www.asianlii.org/asia/other/CCJAPRes/1995/1.html>>
Recommend At Ion No. R (94) 12 of The Committee of Ministers to Member States on Independence, Efficiency and Role of Judges, Council of Europe, 13-10-1994, <[http://www.coe.int/t/e/legal_affairs/legal_co-operation/administrative_law_and_justice/texts_&_documents/Conv_Rec_Res/Recommendation\(94\)12.asp](http://www.coe.int/t/e/legal_affairs/legal_co-operation/administrative_law_and_justice/texts_&_documents/Conv_Rec_Res/Recommendation(94)12.asp)>

U.N. Basic principles on the independence of the Judiciary, United Nations, 29-11-1985, <http://www.abanet.org/rol/docs/judicial_reform_un_principles_independence_judiciary_english.pdf>

Model Magistrates Code of Conduct, International Commission of Jurists, Kenya section, <http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNACW004.pdf>

(59) Union Internationale des Magistrats, Réunion annuelle à Valle de Bravo Mexique, 1ère Commission d'étude 31 octobre-04 novembre 2004, Rapport général, « Principes de la déontologie judiciaire et sa mise en œuvre ». Précité.

للاطلاع على عدد من مدونات السلوك العربية والأجنبية، وجهات أخرى، راجع موقع "الموسوعة الجنائية العربية - قواعد السلوك القضائي، على الرابط التالي:

<<http://www.arablegalportal.org/criminal-laws/ListOfJudicialConduct.htm>>

(٦٠) وهذا الأمر متبع في العديد من الدول كما هو الحال في كندا، كرواتيا، بولندا، أيرلندا، فرنسا، تشيلي والدومينيكان.

(٦١) وهذا الأمر متبع في استونيا، إيطاليا، البرتغال، سويسرا، النمسا، تشيك، ألمانيا، هنغاريا، الدنمارك، اليابان، إسبانيا، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية، السويد، جنوب إفريقيا، الصين، أستراليا، كينيا، بنغلادش، ماليزيا وناميبيا.

- بالمحكمة العليا، كما في إسبانيا، تشيلي، الدومينيكا، الفلبين، الهند والصين.
- بجهات مهنية أخرى أو لجان خاصة، كما في الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا.

المطلب الثالث ضوابط وضع قواعد سلوكية للقضاة

تعد القواعد السلوكية ذات طبيعة تنظيمية تخص القضاة ومرفق القضاء، وهي نتاج تفكير وخبرة مهنية لكل قاض⁽⁶²⁾، يساعد من خلالها في تحسين صورة القضاء، مما يكرس ثقة الناس به. لذلك فهي تخص أساساً القضاة، وبالتالي يجب أن تناط عملية إعداد هذه القواعد بهم دون غيرهم، سواء من خلال مجالس قضائية أو جمعيات قضاة، أو من قبل لجان خاصة مشكّلة من قضاة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يتم وضعها من قبل جهة أخرى خصوصاً سياسية؛ لأن في ذلك اعتداء على استقلال السلطة القضائية. والحكمة من هذا الحظر، هو أن لقواعد السلوك بعدين: أحدهما قضائي يهدف إلى تأكيد وتقوية استقلال السلطة القضائية، وآخر سياسي يسعى على العكس إلى إضعاف الاستقلال القضائي عن طريق التدخل في عمله بطرق غير مشروعة⁽⁶³⁾. وقد جاءت الإشارة إلى هذه المسألة في وثيقة الشارقة، ولكن بتعبير يسومه الغموض إلى حد ما، حيث ورد في مقدمتها: "أولاً: إن القواعد التي احتوتها (أي الوثيقة) هي من عمل قضاة له مدلول مزدوج يعكس وعياً لمفهوم استقلال القضاء من جهة ومن جهة ثانية

(62) Harold Epineuse, La déontologie internationale des juges, De la vieille Amérique à la nouvelle Europe, Vienne, avril 2000 :

<[www.javascript:ouvrir_popup\(«articleImprim.php3?id_article=108»,790,500\)»](http://www.javascript:ouvrir_popup(«articleImprim.php3?id_article=108»,790,500)»)>

يقول الكاتب بأن القواعد السلوكية تعتمد تقليدياً على الضمير وعلى المسؤولية المهنية للأشخاص، والعمل على تجسيد قيم وأفعال حسنة ولا يتجسد بالضرورة في إعداد قضائي، لأنها تقوم على قواعد وصفية وموضوعية يتوجب على القضاة احترامها تحت طائلة العقاب.

(63) Yves-Marie Morissette, Comment concilier déontologie et indépendance judiciaires ? (2003) R. D. 48 Mc. Gill 297.

إدراكا لمسؤولية القضاة الكبرى".

أما بخصوص آلية إعداد القواعد السلوكية، فيمكن الاستعانة في ذلك بتجارب الدول الأخرى، والأخذ بنماذج أعدتها دول أو مؤسسات أو جهات دولية أو إقليمية لتنظيم السلوك القضائي، مثل مبادئ بنغالور بشأن مبادئ السلوك القضائي لسنة ٢٠٠٢، ووثيقة القضاة الموقعة في تايوان عام ١٩٩٩، ووثيقة الرياض حول أخلاقيات وسلوك القاضي العربي لسنة ٢٠٠٧، ووثيقة الشارقة حول أخلاقيات وسلوك القاضي لسنة ٢٠٠٧، ومجموعة الالتزامات السلوكية للقضاة الفرنسية لسنة ٢٠١٠، ولكن مع عدم إغفال خصوصية كل بلد وواقعه القانوني والقضائي.

أما بالنسبة لشكل ومضمون هذه القواعد، فيجب أن يترك أمر تحديدهما للقضاة أنفسهم في كل بلد بما يتناسب مع نظامه القضائي وخبرته وتقاليده. ويفضل أن تأتي القواعد السلوكية على شكل نصوص مكتوبة، يتم تحديد مضمونها بدقة من حيث بيان السلوكيات المحظورة بعبءها الوظيفي والشخصي وتحديد آلية تطبيقها بوضوح^(٦٤). غير أن تحديد مضمون هذه القواعد، لا يعني بالضرورة أن يتم النص على كل سلوك أو موقف محدد للقاضي على حدة، بل ينبغي وضع قواعد نموذجية (مبادئ أو قواعد) يكون من شأنها الانطباق على مختلف المواقف السلوكية القابلة للمحاسبة. فقواعد السلوك بطبيعتها فضفاضة ومتغيرة، ويجب أن تأخذ النصوص هذه الخاصية بعين الاعتبار وإلا أفرغت من مضمونها وغايتها. ولا شيء يمنع بعد ذلك، من وضع تطبيقات عملية لكل مبدأ أو قاعدة، مع الحذر بأن يغلب على هذه التطبيقات الطابع العملي، ولا تقتصر على ترديد مثاليات نظرية يمكن التوسع في تفسيرها، ويختلف في تطبيقها؛ لأن ذلك

(64) M. Anthony Kennedy, La déontologie judiciaire et la primauté du droit : <http://usinfo.state.gov/journals/itdhr/0999/ijdf/frkenned.htm#top#top>

قد يؤدي إلى تضييع الغاية من إعدادها، والمتمثل في تعزيز ثقة الناس بالقضاء.

المبحث الثاني مضمون القواعد السلوكية للقضاة

على الرغم من اختلاف الدول والوثائق في تعداد مبادئ سلوك القضاة، إلا أنها تبقى متقاربة إلى حد كبير، ليس فقط في مضمون المبادئ أو القواعد التي تحتويها، إنما أيضاً في الغاية من وضعها، والجزاء المترتب على مخالفتها. وعليه سنقوم بدراسة هذه النقاط في ثلاثة مطالب متتالية.

المطلب الأول أهم المبادئ السلوكية للقضاة

تتمثل قواعد سلوك القضاة في مجموعة من المبادئ متقاربة الدلالة والمعنى، يلتزم القاضي باحترامها في جميع مناحي حياته، الخاصة والمهنية على حد سواء. إلا أن الدول والموثائق الدولية والإقليمية، قد اختلفت في تعداد هذه المبادئ، فبعضها اكتفى بالنص على الاستقلال والحياد والنزاهة، وأضافت أخرى غيرها، كالاستقامة والجدارة والمساواة.

وقد أجهل بنغالور قواعد سلوك القضاة في ستة مبادئ هي: الاستقلال، الحياد، النزاهة، اللياقة، المساواة، الكفاءة والعناية. أما وثيقة الرياض، فقد جسدت قواعد السلوك في ستة مبادئ وهي: الاستقلال، النزاهة، الاستقامة، اللياقة، المساواة، الكفاءة والعناية. في حين تضمنت وثيقة الشارقة ثمانية مبادئ، وهي على التوالي: الاستقلال، التجرد، النزاهة، موجب التحفظ، الشجاعة الأدبية، التواضع، الصدق والشرف، والأهلية والنشاط. وقد أوردت جميع هذه الوثائق، المبدأ أو القاعدة السلوكية، ثم وضعت تطبيقات لكل منها^(٦٥).

(٦٥) وتجدر الملاحظة بأن المحكمة الجنائية الدولية قد حددت قواعد سلوك قضاتها في المواد (٣-١٠) من قانون الآداب القضائي بالأمور التالية: استقلال القاضي، الحياد، الاستقامة، السرية، العناية، سلوك القاضي أثناء سير الإجراءات، حرية التعبير والاجتماع، ونشاطات خارج القضاء.

[د. يوسف شندي]

أما مجموعة الالتزامات السلوكية للقضاة الفرنسية لعام ٢٠١٠، فقد اشتملت على ستة مبادئ، ووضعت تطبيقات لكل منها على المستويات المؤسسي والمهني والشخصي، وجاءت هذه المبادئ على التوالي: الاستقلال، الحياد، الجدارة، المساواة، اعتبار مصلحة الغير، السرية والتحفظ.

في حين أن مدونة السلوك القضائي الفلسطينية لسنة ٢٠٠٦، لم تتخذ شكل مبادئ أو قواعد سلوك للقضاة، إنما تضمنت ٤٥ مادة مقسمة إلى أربعة فصول على التوالي: الاستقلال القضائي، ضمانات التقاضي، السلوك القضائي، وأخيراً الكفاءة والمقدرة. وقد اشتمل كل فصل منها على مجموعة من السلوكيات التي يتوجب على القاضي مراعاتها والالتزام بها.

ونظراً لعدم إمكانية تناول جميع المبادئ السلوكية الوارد تعدادها في مدونات السلوك، فإننا سنقصر دراستنا على أهم هذه المبادئ، من خلال بيان المقصود بكل مبدأ، وعرض أهم تطبيقاته، بما يحقق الفائدة المرجوة من هذه الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الاستقلال:

أخذت الدول جميعها والوثائق الدولية والإقليمية بمبدأ الاستقلال كمبدأ أول من مبادئ السلوك، نظراً لارتباطه الوثيق بمبدأ الشرعية وضمان محاكمة عادلة للمتقاضين^(٦٦). فقد جاء على سبيل المثال في وثيقة الرياض أن: "استقلال

(٦٦) وقد تم النص صراحة على ذلك في غالبية مدونات السلوك. فقد جاء في مجموعة الالتزامات السلوكية الفرنسية لعام ٢٠١٠ على أن:

« A1. L'indépendance de l'autorité judiciaire est un droit constitutionnel, reconnu aux citoyens comme aux justiciables, qui garantit l'égalité de tous devant la loi par l'accès à une magistrature impartiale.

Elle est la condition première d'un procès équitable.

Elle est assurée sur le plan institutionnel et mise en oeuvre aux plans fonctionnel et personnel ».

وجاء تأكيد ذلك أيضاً في القواعد الأساسية لأخلاقيات القضاء في لبنان لعام ٢٠٠٥ في البند ١ من القاعدة الأولى: الاستقلال.

القضاة من الأولويات اللازمة لمبدأ المشروعية والضمانة الأساسية للمحاكمة العادلة، لهذا السبب القاضي هو المثال البارز لصيانة استقلال العدالة وإظهارها. مبدأ استقلال القضاء لم يشرع للقضاة، إنما شرع من أجل حسن سير العدالة^(٦٧).

ويتضمن الاستقلال كقاعدة سلوكية أمرين: استقلال القضاء كمؤسسة، واستقلال القاضي كفرد. وقد عبرت وثيقة الشارقة صراحة عن هاتين الوجهتين للاستقلال، بنصها على أن: "استقلال القضاء، واستقلال القاضي، هما مفهومان متكاملان ولا زمان لصيانة مبدأ الشرعية، ولإشاعة العدالة عن طريق تحقيق أمنية المتقاضين في تأمين الظرف المؤاتي للدعوى العادلة. ولا مجال لتحقيق هذا الاستقلال إلا في ظل قوانين تعزز السلطة القضائية وتضمن تمايزها عن السلطتين التشريعية والتنفيذية في إطار التوازن والتعاون بين السلطات، وفي ظل ثقافة قضائية تعكس يقين القاضي الذاهب إلى أن المصدر الأساسي لاستقلاله هو شعوره الذاتي بجسامة مهامه، وتصميمه على الانعتاق من كل العوامل الضاغطة الرامية إلى التأثير على قناعاته بمعزل عن المعطيات الواقعية والقانونية التي يحملها الملف"^(٦٨).

فاستقلال القضاء كمؤسسة أو سلطة، يعد تطبيقاً لمبدأ الفصل بين السلطات، وتضمنته نصوص دستورية ومواثيق حقوق الإنسان. ويقصد به، استقلال السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية. وقد أكدت مدونات السلوك على واجب القاضي في الدفاع عن استقلاله تجاه السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعدم الخضوع لأي تأثير من طرفيهما، إضافة إلى منعه من

(٦٧) وثيقة الرياض، المبدأ الأول: الاستقلال.

(٦٨) وثيقة الشارقة، القاعدة الأولى: الاستقلال، البند ١. وقد نصت غالبية قوانين ومدونات السلوك على هذا الاستقلال من الوجهتين معاً، فقد جاء على سبيل المثال في مبادئ بنغالور: "يُمارس القاضي الوظيفة القضائية بشكل مستقل استناداً إلى تقديره المهني للوقائع بما يتطابق مع روح القانون، بدون تأثير خارجي، التماسات، ضغوطات، تهديدات، أو تدخلات مباشرة أو غير مباشرة من قبل أي طرف ولاي سبب كان".

إقامة علاقات غير ملائمة معها بما قد يؤثر على استقلاله. والغاية من ذلك، هي منع التدخل في العمل القضائي من أية جهة كانت، من السلطين التشريعية والتنفيذية، وكذلك من جميع القوى الخارجية، مما يعزز ثقة الناس بالقضاء.

أما استقلال القاضي كفرد، فإنه يمثل جوهر القواعد السلوكية، ويعني عدم خضوع القاضي أثناء ممارسة وظيفته وإصدار حكمه إلا لصوت القانون ووقائع الدعوى وأدلة الأطراف، وبعيداً عن أية تأثيرات خارجية مباشرة أو غير مباشرة، أو تحريض أو ضغط أو تهديد، سواء من قبل رجال السلطة، أو أصحاب النفوذ، وأصحاب المصالح، وأطراف النزاع ووكلائهم، والجمهور، ووسائل الإعلام. كما فرضت مدونات السلوك على القاضي أن يكون حراً ومستقلاً في إصدار حكمه حتى عن زملائه القضاة، فلا يجوز له أن يلتبس أحداً من زملائه في قضائه، أو أن يقبل التماساً من أحدهم، أو أن يقبل التوسط في قضائه، أو يقبل التوسط في قضية منظورة أمام غيره من القضاة.

وأضافت مجموعة الالتزامات السلوكية للقضاة الفرنسية عدداً من المسائل التي من شأنها رفع مستوى استقلال القاضي^(٦٩)، والتي تتقاطع في بعضها مع ما جاء في مدونات السلوك الأخرى، وهذه المسائل هي: أن التغيير الجغرافي في ممارسة المهنة القضائية من شأنه المحافظة على استقلال القاضي من إقامة علاقات قوية مع الشخصيات المحلية، خصوصاً مع مساعدي القضاء، والمؤسسات والجمعيات ورجال الأعمال والإعلام. وأنه لا يمكن ملاحقة القاضي أو إيقاع عقوبات تأديبية بحقه، بسبب القرارات القضائية التي يتخذها. وأنه يجب على القاضي عند النظر في القضية المعروضة عليه، التحوط إلى عدم تأثير معتقداته الشخصية، سواء كانت ثقافية، اجتماعية، سياسية، فلسفية، أو حتى دينية على فهمه لوقائع الدعوى التي ينظرها. وأن لا يكون القصد أو الهدف من انتداب

(٦٩) المجموعة الفرنسية، البنو : 2-6. a.

قاض أو استبداله، هو التأثير في الحكم من خلال توجيهه باتجاه معين. وأخيراً، أن يحافظ كل من القضاة وأعضاء النيابة العامة على استقلالهم تجاه بعضهم البعض، خصوصاً خلال مراحل التحقيق والمحاكمة، والتزام كل منهم بالمهام المنوطة به.

وزيادة في التأكيد على استقلال القاضي، فقد حظرت مدونة السلوك الفلسطينية على القاضي، الانتماء إلى الأحزاب والجمعيات السياسية، وتولي أية وظيفة أو مهنة أخرى، وممارسة الأعمال التجارية أو أن يكون عضواً في مجالس إحدى الشركات أو المؤسسات أو سلطة أخرى، ما دام قاضياً^(٧٠). وقد خالفت هذا الاتجاه مجموعة الالتزامات السلوكية للقضاة الفرنسية، حيث أجازت للقاضي ممارسة حقوقه كباقي المواطنين، بما في ذلك حريته في الانتماء إلى الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية والجمعيات، وممارسة شعائره الدينية^(٧١). ولكنها ضمناً للمحافظة على استقلال القاضي، فرضت عليه التزام الحرص في سلوكه أمام الجمهور بما قد يثير شكوكاً حول استقلاله، والامتناع في دائرة المحكمة التي يمارس فيها وظيفته عن الترويج أو التحيز لأية أفكار سياسية أو فلسفية أو دينية، أو أن يخضع نفسه لأية التزامات من شأنها التأثير على حريته في التفكير والحركة^(٧٢).

ثانياً: الحياد:

أخذت معظم مدونات السلوك بالحياد كقاعدة سلوكية، إما كمبدأ مستقل أو ضمن قواعد السلوك الأخرى. ففي مبادئ بنغالور والمجموعة الفرنسية جاء كمبدأ مستقل (المبدأ الثاني)، أما وثيقة الشارقة، فقد قرنت الحياد بالتجرد (القاعدة الثانية: التجرد والحياد)، في حين أن مدونة السلوك الفلسطينية لم تنص على الحياد صراحة، إنما عالجته بصورة ضمنية في عدد من المواد. في المقابل، لم

(٧٠) المدونة الفلسطينية: المواد ٥-٧.

(٧١) المجموعة الفرنسية: البند 22. a.

(٧٢) المجموعة الفرنسية: البندين 22-23. a.

تأخذ مدونة الرياض بالحياد كقاعدة سلوكية صريحة، إنما تضمنت بعض التطبيقات التي تدلل على الحياد، وذلك تحت مبدأ النزاهة (المبدأ الثاني).

ليان المقصود بالحياد كقاعدة سلوكية، فإنه يمكن الاستناد إلى الأوصاف التي عبرت بها وثيقة الشارقة عن كل من "التجرد والحياد"، حيث جاء فيها أن:

"التجرد حالة ذهنية تعكس الصفاء النفسي لدى القاضي وتنم عن استعداده لممارسة وظائفه مجتنباً الأفكار المسبقة، ومستعداً للتحليل المجدي قبل اتخاذ القرار، ومترفعاً عن كل منفعة، ورافضاً أي مفاضلة بين المتقاضين وسائر من يحتكم بهم بحكم عمله.

من هذا المنطلق، على القاضي أن يتصرف تصرف الأب الصالح، والحكم المتنزه في كل قضية يعالجها. وعليه أن يميل عن أي هوى خاص، وعن توقع أي مكسب فردي (...)

والحياد هو وجه من وجوه التجرد. وهو أن تؤاسي "بين الناس في وجهك ومجلسك وعدلك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا ييأس ضعيف من عدلك". وما من حق القاضي أن يمارس أي نوع من أنواع الانتقائية في ما يتخذه من قرارات. ما من حقه أن يختار على هواه، أو على هوى سواه من المقررين أو النافذين أو الساعين أو المتنفعين، الطرف الذي يراه محظياً فيما هو بالواقع خاسر" (٧٣).

وتأتي أهمية الحياد من كونه ضمانة أساسية للمتقاضين، وبذلك المثابة فهو حق من حقوق الإنسان. والحياد يعد التزاماً مطلقاً لا يجوز المساس به، باعتباره تجسيداً فعلياً لمبدأ المساواة أمام القانون^(٧٤)، وقد بينت وثيقة الشارقة العلاقة الوطيدة بين المساواة وقاعدة التجرد والحياد، حيث ورد فيها أنه: "إذا كان الحياد وجهاً من

(٧٣) وثيقة الشارقة، القاعدة الثانية: التجرد والحياد.

(٧٤) المجموعة الفرنسية، 1. B.

وجوه التجرد، فالمساواة هي وجه من وجوه الحياد^(٧٥).
 كما أن للحياد علاقة وثيقة أيضاً بمبدأ الاستقلال؛ فالحياد إما أن يأتي كشرط
 لتطبيق مبدأ الاستقلال، أو كنتيجة لهذا الأخير^(٧٦).
 والحياد يشتمل على أمرين: حياد المحكمة، وحياد القاضي على السواء. بالتالي
 فإنه يفرض على القاضي على المستويات المؤسسي والوظيفي والشخصي^(٧٧).
 ويتجسد الحياد من الناحية الفعلية في العلاقة التي تربط القاضي بموضوع
 وأطراف النزاع^(٧٨)، من حيث الالتزام بالموضوعية عند نظر النزاع، والمساواة بين
 الخصوم، وعدم التوصل إلى نتيجة الحكم إلا بعد الاستماع إلى بينات الأطراف،
 واحترام مبدأ المواجهة وحقوق الدفاع، وعلنية جلسات المحاكمة.
 ويلزم القاضي باحترام هذا المبدأ ليس فقط عند إصدار الحكم، وإنما أيضاً في
 جميع المراحل السابقة على إصداره. فيمنع القاضي مثلاً من التوصل إلى نتيجة
 الحكم دون الاستماع إلى بينات الأطراف، وذلك احتراماً لمبدأ المواجهة والمساواة
 بين أطراف النزاع، والامتناع عن محاباة أحدهم على حساب الطرف الآخر، أو أن
 يتعسف ضد أحدهما أو كليهما. كما يحرص في سلوكه داخل المحكمة وخارجها،
 على الحفاظ على ثقة الجمهور بالقضاء، فعليه التنحي عن الحكم في قضية يكون له
 فيها مصلحة مالية هو أو أحد أفراد عائلته، أو كان عنده علم شخصي بوقائع
 الدعوى محل النزاع، أو سبق له النظر في القضية بصفته محامياً أو شاهداً أو خبيراً.
 وضماناً لتأكيد حياد القاضي، فقد توسعت المجموعة الفرنسية^(٧٩) في الضوابط
 التي يجب على القاضي الالتزام بها أكثر من غيرها من مدونات السلوك الأخرى،

(٧٥) وثيقة الشارقة، القاعدة الثانية: التجرد والحياد، ١. المساواة.

(76) Pierre Noreau et Chantal Robert, précité, p. 475.

(٧٧) المجموعة الفرنسية B. 4-b. 25.

(78) Pierre Noreau et Chantal Robert, Ibid.

(٧٩) المجموعة الفرنسية، البنو : B3-b.9.

وأهم هذه الضوابط هي: أن الحياد يعد شرطاً ليس فقط لصحة الأحكام القضائية، إنما أيضاً لصحة الإجراءات التي قادت إلى إصدار الحكم. وأنه يجب عند تسمية القضاة وانتدابهم أن يكون ذلك مبنياً على قواعد موضوعية وشفافة؛ تقوم على الاختصاص المهني وليس أية اعتبارات أخرى. وأنه يجب تطبيق قواعد عدم صلاحية القضاة بشكل صارم، خصوصاً رد القضاة وتنحيهم إذا تحققت شروطها أو ثارت شكوك قوية حولها. وأن الحياد يفترض توفير الموارد المالية والبشرية الكافية للمحاكم والقضاة، بحيث تستطيع تأدية وظيفتها بشكل مستقل تماماً عن الأشخاص العموميين والخاصين، حتى في أحلك الظروف.

وتضيف ذات المجموعة^(٨٠) أن الحياد في ممارسة الوظيفة لا يتضمن فقط الانتفاء الظاهر للآراء المسبقة، إنما بشكل أكبر بالانتفاء الحقيقي لأية مصلحة بالقضية، وهذا يقتضي التزام القاضي بالموضوعية في أحكامه، والاستناد إلى جميع الوقائع التي نوقشت مواجهة أمامه، وباستقلال تام عن أية أفكار أو آراء مسبقة لديه. وأن يحترم القاضي مبدأ المواجهة وأن يفرض على الآخرين احترامه. وأن يمتنع القاضي عن إظهار عقيدته بشأن القضية التي ينظرها، إلى حين صدور الحكم.

كما جاء في ذات المجموعة أيضاً^(٨١)، وجوب التزام القضاة وأعضاء النيابة العامة في تعاملهم مع بعضهم البعض خلال جلسات المحاكمة، بعدم إظهار أي تقارب كبير أو تأمر بينهم بشأن القضية التي تنظرها المحكمة، وأن يلتزم هؤلاء بالموضوعية ومعاملة جميع المعنيين بالقضية على قدم المساواة. وأن يتم تجنب إصدار الأحكام الجنائية التي تنظرها هيئة مشكلة من عدة قضاة في نفس الجلسة التي تحتتم فيها المرافعات، لأن ذلك يثير شكوكاً حول أهمية مناقشات المحاكمة

(٨٠) المجموعة الفرنسية، البنو: B12-b.15.

(٨١) المجموعة الفرنسية، البندان: b.16-b.18.

والمداولة. فالنقاش الحر بين أعضاء الهيئة يعد الضمانة الحقيقية والوحيدة للمداولة وتمحيص ووزن الأدلة التي قدمتها الأطراف.

أما من حيث ممارسة القاضي لحياته الخاصة^(٨٢)، فعليه التزام جانب الحيطة والحذر في سلوكه وتعبيراته؛ مما قد يثير شكوكاً حول حياده، والامتناع عن إخضاع نفسه لأية التزامات (سياسية، فلسفية، دينية، اجتماعية، نقابية، تجارية) من شأنها التأثير على تطبيقه للقانون أو إعاقة حريته في التفكير والتحليل، وكذلك امتناعه عن قبول الهدايا، وإعطاء آراء قانونية لغير أقاربه.

أما وثيقة الشارقة، فلم تخرج عن إطار القواعد السابقة، إلا أنها ذكرت أنه يجب على القاضي المحافظة على حياده بما يعزز ثقة الناس به، مبينة أن: "لا عدالة حيث لا تجرد، ولا عدالة حيث نشدان المنفعة الشخصية، ولا عدالة حيث ينطلق القاضي من الأفكار المسبقة قبل تحليل الوقائع وتمحيص القانون، ولا عدالة حيث ليس بمستطاع كل مستحق لها أن يظفر بها"^(٨٣).

وقد سارت مدونة السلوك القضائي الفلسطينية على هدي ما سبق، فقد منعت القاضي من الاستناد في حكمه إلى معلوماته الشخصية^(٨٤)، أو إبداء رأي مسبق في النزاع أو التعليق على الدعاوى أو إفشاء أسرار المدأولات^(٨٥)، بل وأوجبت عليه التنحي عن نظر النزاع إذا توافرت فيه أحد أسباب عدم الصلاحية والإعلان عن أسباب الرد إذا ساوره ظن التحيز في قضية معينة^(٨٦).

ثالثاً: النزاهة:

أخذ معظم مدونات السلوك بالنزاهة كمبدأ ثالث من مبادئ السلوك، يأتي

(٨٢) المجموعة الفرنسية، البنود: B21-b.25.

(٨٣) وثيقة الشارقة، القاعدة الثانية: التجرد والحياد، ٢. الحقائق التي تعزز الثقة بالقاضي.

(٨٤) المدونة الفلسطينية، المادة ١٠.

(٨٥) المدونة الفلسطينية، المادتان: ١٦ و ٣١.

(٨٦) المدونة الفلسطينية، المواد ١٩-٢١.

بعد مبدئي الاستقلال والحياد. ويشير هذا المبدأ إلى نزاهة القضاء كمؤسسة ونزاهة القاضي كفرد. فبينما تشير الأولى إلى جعل القضاء نزيهاً لكسب ثقة الناس بالقضاء، فإن الثانية تشير إلى مجموعة من الصفات والسلوكيات التي يجب على القاضي التحلي والالتزام بها، من ضمنها، العفة والكرامة والشرف والاستقامة والصدق والأمانة واللطافة ونظافة اليد واحترام القانون، ويناقضها الفساد والاعوجاج والزيف والنفاق وإساءة استعمال الوظيفة لتحقيق مآرب ذاتية أو خاصة. والنزاهة تقتضي أن يكون القاضي نزيهاً ليس فقط في ممارسة وظيفته، إنما أيضاً خارجها، وحتى في حياته الخاصة. إذ يجب عليه العمل على إظهار هذه النزاهة وأن يستشفها الآخرون. فعليه مثلاً أن يراعي في ممارسة وظيفته وفي علاقته مع نظرائه في المحكمة الذين يخاطبهم باستمرار، وفي علاقاته الخاصة والعائلية والاجتماعية، الابتعاد عن أي سلوك من شأنه أن يثير شكوكاً حول نزاهته. وهذا يتطلب من القاضي وضع بعض القيود الذاتية على سلوكه، بحيث يستعصي على أي شخص عادي القدح في نزاهته، وأن يساعد هذا السلوك في كسب ثقة الجمهور في نزاهة القاضي وكفاءة الجهاز القضائي. فلا تكفي مثلاً نزاهة القاضي في إصدار الحكم، وإنما الأهم هو أن يرى الناس من خلال هذا الحكم أن العدالة قد تم إحقاقها.

وقد أوردت مدونات السلوك مجموعة السلوكيات التي ينبغي على القاضي تجنبها في حياته الوظيفية والخاصة، نظراً لإمكانية تأثيرها على نزاهة القاضي، وأهمها: منع القاضي من استغلال منصبه القضائي بشكل مباشر أو غير مباشر أو حتى الكشف عن صفته الوظيفية لتحقيق مصالح أو أرباح أو منافع شخصية أو عائلية له أو لمعارفه، من أي طبيعة كانت. والامتناع عن قبول أو التماس الهدايا والمكافآت والأعطيات والقروض هو وأفراد عائلته التي يعيلها بسبب أمر متعلق بوظيفته، سواء من الأطراف أو وكلائهم أو غيرهم. ويجب عليه أيضاً الحد من

المشاركة في المناسبات والنشاطات الخاصة التي قد تجلب الشبهة أو تشكك في نزاهة القاضي، وأخذ الحيطة والحذر عند دعوته إلى المآدب أو الحفلات الخاصة دون أن يكون هو المعني بها شخصياً، خصوصاً من قبل السياسيين ورجال الأعمال والساعين إلى النفوذ. والابتعاد عن المحاباة والتعصب والتحيز لصالح أو ضد شخص أو فئة أو جهة ما، وتجنب الظهور بمظهر غير لائق من شأنه التشكيك في نزاهته. وأخيراً الامتناع عن الحكم في قضية يكون له فيها مصلحة شخصية أو عائلية أو لأحد أقاربه أو معارفه المقربين، أو في قضية كان فيها ممثلاً أو وكيلاً أو مستشاراً لأحد الخصوم.

وقد توسعت مجموعة الالتزامات السلوكية للقضاة الفرنسية بشكل كبير في تطبيقات موجب النزاهة، مؤكدة على أن التزام القاضي بموجب التحفظ والكتمان، يساهم في المحافظة على نزاهته^(٨٧). ويمكن إجمال أهم ما جاء فيها: أنه يجب على القاضي أن يخصص الجزء الجوهرية من وقته لأداء وظيفته. وأن يحافظ على الأموال العامة المسؤول عن إدارتها وإنفاقها، مع وجوب استغلالها بحكمة دون إهدار أو تبذير، واستخدامها حصراً للغايات المخصصة لها. وكذلك حظر الأعمال خارج المحكمة إلا بموجب إذن فردي مسبق، بشرط عدم تأثير ذلك على أداء وظيفته القضائية، والمحافظة على استقلال القاضي، وتجنب خلق أوضاع من تعارض المصالح. ويستثنى من ذلك، الأعمال العلمية والأدبية والفنية، حيث يستطيع القاضي ممارستها بحرية. إضافة إلى إلزام القاضي بالتنحي عن نظر القضايا التي يكون له فيها مصالح شخصية هو أو أحد أفراد عائلته أو معارفه، وذلك دون إلزامه بذكر أسباب هذا التنحي. واحترام كرامة الإنسان في تعامله مع المتقاضين وجميع المعنيين بالقضية، ومع رؤسائه وزملائه، مع المحافظة على استقلاله. التزام القاضي عند نظر النزاع بالحرص على احترام إجراءات التقاضي

(٨٧) المجموعة الفرنسية، c. 3 وما بعدها.

من قبل جميع الأطراف، خصوصاً مبدأ المواجهة وحقوق الدفاع، وإلزام جميع الأطراف باحترامها، واستعمال صلاحياته بشكل فعلي في هذا الإطار، وتجنب إطالة أمد الإجراءات لأسباب غير مبررة. استناد القاضي في إصدار حكمه إلى أدلة الأطراف ووقائع الدعوى وصوت القانون فقط. التزام القاضي بتبليغ رؤسائه عن أية تأثيرات أو ضغوطات من شأنها التأثير على ممارسة وظيفته بنزاهة واستقلال وحياد. بل أكثر من ذلك، يلتزم القاضي في إطار ممارسة حياته الخاصة، التعامل بلطف وصدق مع الآخرين، مع اتخاذ جانب الحيطة والحذر والحكمة في اختيار علاقاته وتسيير أعماله ومشاركاته في الفعاليات العامة.

وألزمت ذات المجموعة^(٨٨) رئيس كل محكمة بالحرص على حسن سير العمل في محكمته، مع ضرورة فتح باب الحوار بين القضاة الواقعين تحت مسؤوليته، وتوزيع القضايا والأعباء الوظيفية بشكل عادل ومتوازن بين القضاة. وأخيراً، التزام كل من القضاة وأعضاء النيابة العامة باستقلالهم في ممارسة وظائفهم، وتجنب خلق انطباع لدى المتقاضين والغير بعدم استقلالهم عن بعضهم البعض في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة. وأن يحرص كل منهم على عدم إظهار ميل فعلي أو ظاهري مع أحد الأطراف أو وكلائهم أو الخبراء أو مساعدي القضاة. وفي هذا الصدد، أوردت المجموعة الفرنسية^(٨٩) أمثلة عملية لمجموعة من المسائل التي قد تؤثر على نزاهة هؤلاء منها:

- أن القبول أو الرفض الآلي لطلبات أو دفع الأطراف هو أمر يجب تجنبه.
- إذا كان ثمة مجال للإحالة، فلا تقبل إلا إذا كان لها ما يبررها.
- أن يتم اتباع إجراءات التحقيق المجدية، وتحويل أشخاص ذوي كفاءة للقيام بها، ممن تكون لديهم القدرة على تفسير ما تم اتخاذه من إجراءات، وذلك تحت رقابة القاضي، وأن يتم إجراؤها خلال مدة معقولة وبنفقات

(٨٨) المجموعة الفرنسية، 11 c. وما بعدها.

(٨٩) المجموعة الفرنسية، 38-41 .

مناسبة.

- أن يدير القاضي جلسات المحاكمة بكل حكمة ودقة وحيدة وتجرد.
- أن يعامل القاضي جميع الأطراف ووكلائهم وجميع المعنيين بالقضية معاملة متساوية.
- عدم إظهار القاضي بأن عقيدة ما قد تكونت لديه، بل إظهار أن بينات الأطراف ما زالت مهمة ومجدية لبناء حكمه.
- أن يحرص القاضي على تمحيص الأدلة التي قدمها الأطراف وتدقيق الوقائع وتطبيق القانون لإصدار حكمه وأن يظهر ذلك جلياً في تسبيب الحكم.
- التزام أعضاء النيابة العامة بالبحث عن الأدلة المتعلقة بالجرائم بكل شرف وأمانة، وأن يتم البحث عن هذه الأدلة بموضوعية تامة بشكل فعال لكشف الحقيقة.
- أن قيام القاضي بتعيين ذات الخبراء في كل مرة، يمكن أن يثير شكوكاً حول نزاهته واستقلاله.

في المقابل، يستطيع القاضي ممارسة حقوقه الدستورية كباقي المواطنين، مثل حريات: التعبير، العقيدة، الاجتماع، والاشتراك في الجمعيات والنوادي، إلا أن الدول تفرض عليه أحياناً في ممارستها بعض القيود لأسباب تتعارض مع استقلاله ونزاهته. فغالبية الدول تمنع القاضي من الدخول خصوصاً في مجموعات تجارية أو أحزاب سياسية، والاشتراك في مظاهرات أو حوارات ذات طابع سياسي^(٩٠). إلا أن قليلاً من الدول قد أجازت مشاركة القضاة في الأمور السياسية؛ باعتبارها من الأمور المتعلقة بالحياة الخاصة، ولا يمنع القاضي من ممارستها إلا إذا كان لها تأثير على ممارسة وظيفته^(٩١).

(٩٠) ومن الدول التي نصت على ذلك: فلسطين، رومانيا، بولندا، هنغاريا، لتوانيا، البرتغال، بلجيكا، كندا.
(٩١) وتعتبر إسبانيا وفرنسا من الدول القليلة التي أجازت مشاركة القضاة في الأمور السياسية.

كما يجوز للقاضي أن يكتب، يقرأ، يُعلم، يشترك في نشاطات متعلقة بالقانون أو التنظيم القضائي وسير مرفق القضاء أو أية أعمال مرتبطة بها، إعطاء استشارات قانونية لجهات حكومية بشرط عدم تأثيرها على نزاهته في ممارسة وظيفته. في المقابل، تتمتع غالبية الدول القاضي من ممارسة مهنة المحاماة ما دام قاضياً^(٩٢).

رابعاً: المساواة:

لم يتناول العديد من مدونات السلوك قاعدة "المساواة" كمبدأ مستقل، إنما جاء التأكيد عليه ضمن مبادئ السلوك الأخرى، خصوصاً ضمن مبادئ: الاستقلال والحياد والنزاهة. وقد سارت في هذا الاتجاه المجموعة الفرنسية، حيث أوردت مصطلح "المساواة" تحت قواعد الاستقلال والحياد والشرعية، لكنها بينت تحت مبدأ الشرعية أنه: "يجب ضمان تطبيق القانون ضد تحكم القاضي، مما يكفل المساواة أمام القانون، ويلزم القاضي بتطبيق القانون في جميع الظروف. ولا يمكنه الوقوف عند أفكاره الخاصة حول العدالة"^(٩٣). أما وثيقة الشارقة^(٩٤)، فقد تناولت المساواة تحت قاعدة "التجرد والحياد"، مبينة أنه: "إذا كان الحياد وجهاً من وجوه التجرد، فالمساواة هي وجه من وجوه الحياد".

في المقابل، نصت مبادئ بنغالور على المساواة كقاعدة سلوكية مستقلة (المبدأ الخامس)، وهو ذات التوجه الذي أخذت به وثيقة الرياض (المبدأ الخامس).

لكن على الرغم من هذا الاختلاف، فإنه يوجد شبه إجماع في مدونات

(٩٢) إلا أن بعض الدول كألمانيا تسمح للقاضي بناء على تصريح خاص ممارسة التحكيم، أو أن يكون عضواً في مؤسسة تحكيم أو ممارسة الاستشارات القانونية. كما تحظر فنلندا على القاضي القيام بالتعليم إذا كان ذلك بمقابل. وحظرت مدونة السلوك الفلسطينية القاضي من ممارسة أية مهنة أخرى ما دام قاضياً حتى التحكيم إلا في الأحوال التي يميزها القانون. وحظر القانون الصيني على القاضي أن يعمل محامياً بوقت جزئي، أو مستشاراً قانونياً لشركات أو لأفراد، أو أن يعطي استشارات وأراء عن قضية ما زالت منظورة أمام القضاء.

(93) « d. 3 Le droit d'être garanti contre l'arbitraire du juge, gage de l'égalité devant la loi, fonde l'obligation du magistrat de privilégier, en toutes circonstances, l'application de la loi. Il ne peut s'arrêter à l'idée qu'il fait de l'équité ».

(٩٤) وثيقة الشارقة، البند ١، القاعدة الثانية.

السلوك على أهمية قاعدة المساواة، وعلى مضمونها، باعتبارها مبدأً دستورياً في معظم النظم القانونية، وتطبيقاً لقاعدة المساواة أمام القانون، والحق في الولوج إلى العدالة. فبموجب هذه القاعدة، يجب على القاضي الامتناع عن التمييز بين الأفراد والمتقاضين على أساس اللون، الدين، الجنسية، العرق، الأصل، الجنس، العمر، الإعاقة، المركز الاجتماعي والمالي أو أي أمر آخر مماثل.

وقد بينت وثيقة الرياض^(٩٥) بأنه يجب على القاضي الحرص على المساواة بين الناس في مجلسه ووجهه، وأن يتجنب في كلامه وسلوكه الظهور بمظهر الانحياز أو المحاباة نحو أي شخص أو جماعة أثناء ممارسة وظيفته، وأن يساوي في المعاملة بين جميع الأشخاص، وأن لا يميز بينهم أثناء تأدية وظيفته، كأطراف النزاع، والشهود، والمحامين، والعاملين بالمحكمة، وزملائه القضاة.

وقد بينت وثيقة الشارقة في مقدمتها أنه يجب على القاضي "أن يسوي بين الخصوم في خمس حالات: في الدخول عليهم، في الجلوس بين يديه، في الإقبال عليهم، في الاستماع منهم، في الحكم عليهم".

أما مدونة السلوك الفلسطينية، فقد خصصت عدة مواد للتأكيد على مبدأ المساواة. حيث جاء في المادة (١٨) منها أنه يجب على القاضي عند ممارسة عمله القضائي: "أن يساوي - في كلامه وسلوكه - بين الأشخاص كافة، سواء أكانوا أطرافاً في المنازعة أم غير ذلك (شهوداً أو محامين أو موظفي محكمة أو زملاء في المهنة) وألا يميز بينهم لأسباب تعود إلى الدين أو العرق أو اللون أو لأي سبب آخر. وعليه أن يطلب من الموظفين التابعين له التقيد بذلك". كما أوجبت عليه المادة (٢٢) أن يقوم بأداء واجباته القضائية من غير مفاضلة ولا تحيز ولا تحامل ولا تعصب، بل ينبغي عليه أن يؤديها بما يعزز الثقة باستقلال القضاء ونزاهته. وتطبيقاً لمبدأي المساواة والمواجهة، ألزمت المادة (١١) من المدونة القاضي بسماع

(٩٥) المبدأ الخامس: المساواة، البنود ١-٤.

الخصوم في نفس الجلسة، احتراماً لمبدأ المواجهة.

خامساً: الكفاءة والعناية:

اختلفت مدونات السلوك في تسمية هذه القاعدة السلوكية. حيث أشارت إليها مبادئ بنغالور ومدونة الرياض بمبدأ "الكفاءة والعناية" (المبدأ السادس)، ومدونة الشارقة بقاعدة "الأهلية والنشاط" (القاعدة الثامنة)، ومدونة السلوك الفلسطينية "الكفاءة والمقدرة" (الفصل الرابع). أما مجموعة الالتزامات السلوكية للقضاة الفرنسية، فلم تضعه في قاعدة سلوكية مستقلة إنما جاء ذلك ضمن قواعد السلوك الأخرى.

وتعني قاعدة الكفاءة والعناية، أن يكون لدى القاضي الكفاءة والمقدرة على شغل الوظيفة القضائية، من الإلمام بالقوانين والأنظمة السارية وتعديلاتها والشروح المتعلقة بها، والاتفاقيات الثنائية والجماعية التي يكون بلده مرتبطاً بها، ومجال حقوق الإنسان، ومواكبة الاجتهادات القضائية خصوصاً الصادرة عن المحاكم العليا. كما يجب عليه أن يمارس وظيفته القضائية بجدية ونشاط وفاعلية^(٩٦). وقد جاء في وثيقة الشارقة أن: "الأهلية هي الأداة النظرية اللازمة لأخلاق العمل القضائي، والنشاط هو الأداة العملية اللازمة لإنجازه"^(٩٧).

إذ ينبغي على القاضي أن يقوم بعمله بدقة وعناية، وأن يكرس وقته للعمل القضائي وأن يوظف له كل طاقاته ويجعل له الأولوية دائماً. فمن واجبات القاضي مثلاً: افتتاح الجلسات في وقت مبكر من الدوام الرسمي، وتجنب تأجيل الجلسات وإصدار القرارات ضمن المدد القانونية المحددة وضمن مدد زمنية معقولة، وتمحيص البيانات بشكل واف، وعليه فرض احترام قواعد الآداب والنظام أثناء جلسات المحاكمة وعدم السماح للموظفين بخرق مظاهر العدالة،

(٩٦) مدونة السلوك الفلسطينية المواد ٤٠-٤٢.

(٩٧) وثيقة الشارقة، القاعدة الثامنة: الأهلية والنشاط، البند ١.

والتحلي بالصبر والاستقامة وحسن الاستماع وقوة الشخصية والتواضع تجاه المتنازعين والمحلفين والشهود والمحامين مما يعزز ثقة الناس بالقضاء. ولا تقتصر العناية على جلسات المحاكمة، وإنما تشمل أيضاً جميع الأمور المهمة والضرورية للعمل القضائي وسير عمل المحكمة.

وركزت وثيقة الشارقة على "النشاط" حيث قرنته بالعناية المبذولة من قبل القاضي في إنجاز مهمته، وأوردت بأن النشاط هو نقيض الكسل والإهمال والغياب المتكرر والتبرم، ولكنه لا يعني التسرع في إصدار الأحكام وفي اتخاذ المواقف، بل الدقة في احترام المواعيد المحددة لها^(٩٨). كما أشارت إلى أن "أسوأ ما يواجه العدالة (...) هو أن يغدو تكديس الملفات العالقة لدى القاضي عادة مألوفة تفتقر إلى خطة منظمة للمعالجة"^(٩٩).

وقد نظمت المجموعة الفرنسية أيضاً مسألتَي الكفاءة والعناية ليس على استقلال، إنما تحت مبدأي الاستقلال والشرعية. فقد أكدت تحت مبدأ الاستقلال، على ضرورة إصدار الأحكام خلال مدة معقولة، إلا أن ذلك لا يعفي القاضي من احترام القواعد القانونية والإجراءات، وأن لا يؤثر ذلك على جودة الحكم وسماع المتقاضين، وهو ما يشكل ضماناً للقضاء المستقل^(١٠٠). وأضافت تحت مبدأ الشرعية^(١٠١)، على ضرورة محافظة القاضي على درجة تخصصه المهني، من الناحيتين النظرية والعملية، وأن يبذل قصارى جهده في سبيل ذلك، من خلال الاطلاع الدائم، ومتابعة دورات التأهيل اللازمة، والتعليم المستمر. كما ألزمت بمعالجة جميع القضايا المعروضة عليه خلال مدة معقولة، مع عدم إهمال أي واحدة منها، والحرص على صياغة الأحكام والنطق بها في مواعيدها دون تأخير

(٩٨) وثيقة الشارقة، القاعدة الثامنة: الأهلية والنشاط، البندين ٥ و ٦.

(٩٩) وثيقة الشارقة، القاعدة الثامنة، الأهلية والنشاط، البند ٦.

(١٠٠) المجموعة الفرنسية، 16 a.

(١٠١) المجموعة الفرنسية: 18-26 D.

مهما كانت الأسباب، حتى لو اشتملت على قصور أو تعارض قانوني، ذلك أن العناية هي شرط لازم للمحافظة على ثقة المتقاضين بالقضاء، ويجنب الدولة خطر رفع دعاوى بالتعويض ضدها.

سادساً: التحفظ :

أخذ معظم مدونات السلوك بالتحفظ كقاعدة سلوكية. فبعضها نص عليه كقاعدة سلوكية مستقلة، في حين أن البعض الآخر قد اكتفى بإيراد تطبيقات له ضمن قواعد السلوك الأخرى. ويتبع التوجه الأول المجموعة الفرنسية حيث قرنت صراحة موجب التحفظ بالكتمان (المبدأ السادس: الكتمان والتحفظ) وأوردت له عدة تطبيقات على المستويات المؤسسي والوظيفي والشخصي، وكذلك وثيقة الشارقة (القاعدة الرابعة: التزام التحفظ) حيث توسعت في تفصيله هي أيضاً، مبينة تطبيقاته المختلفة في إطار علاقة القاضي بالمجتمع وفي حياته الخاصة والأسرية أو في إطار ممارسة وظيفته. ويتبع التوجه الثاني وثيقة الرياض والتي أوردت تطبيقات لقاعدة التحفظ تحت مبدأ اللياقة^(١٠٢)، وكذلك مدونة السلوك الفلسطينية التي خصصت عدداً من المواد لموجب التحفظ^(١٠٣).

أما عن مضمون قاعدة التحفظ، فتتمثل في مجموعة موانع يلتزم القاضي بعدم إتيانها في سلوكه وتعبيراته، خلال ممارسة وظيفته وفي حياته الخاصة. وقد توسعت مدونات السلوك في تطبيقات موجب التحفظ، حيث يمنع القاضي من التعليق على الأحكام القضائية التي يصدرها هو نفسه أو التي يصدرها غيره من القضاة، ذلك أن مثل هذا التعليق قد ينال من قدر القاضي والمحكمة التي أصدرت الحكم، فالتسبب الوارد فيها يعد كافياً بذاته لتبريرها دون حاجة لأي تعليق من جانبه، وإذا كان هناك أي قصور أو خلل قد أحاط بها، فيمكن معالجة

(١٠٢) وثيقة الرياض، المبدأ الرابع: البند ١٢.

(١٠٣) المدونة الفلسطينية: المواد: ١٦، ٣١، ٣٥، ٣٩.

ذلك من خلال طرق الطعن التي حددها القانون. ويرتبط بذلك أيضاً، إلزام القاضي بالمحافظة على سرية المدأولآت والتحقيقات والإجراءات التي تمت أمامه أو تحت إشرافه، بحيث يمنع عليه نشر أية معلومات علم بها خلال ممارسة وظيفته، حتى لو تم ذلك تحت اسم مجهول، ولكنه لا يسأل في المقابل عن أية معلومات ينشرها شخص ثالث بأية طريقة كانت ولأية غاية كانت. كما يمنع من الترويج للقرارات القضائية التي يتخذها، حتى بعد صدورها، في سبيل الدعاوة لنفسه، مما قد يحط من قدر القضاة الآخرين والقضاء.

بل وضماناً في تأكيد موجب التحفظ، يلزم القاضي باتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة للمحافظة على سرية المعلومات، مثل واجب إغلاق مكتبه، وإغلاق جهاز الحاسوب، وإهلاك الأوراق غير المهمة، والتبليغ عن أية انتهاكات تكون قد حصلت. ومنع القاضي من التعبير والتعليق حتى ولو بحذر على المسائل التي يمكن أن تدخل ضمن اختصاصه. وأخيراً، منع القاضي من التواصل المباشر مع وسائل الإعلام بشأن القضايا التي ينظرها، وذلك على عكس أعضاء النيابة العامة حيث يحق للأشخاص الذين حددهم القانون إطلاع الجمهور على الوقائع المادية المتعلقة بالإجراءات في المسائل الجنائية، ما دامت هذه المعلومات لا تحمل في طياتها تقديراً للقضية أو تؤدي إلى عرقلة إجراءات التحقيق والملاحقة.

في مقابل هذه الموانع، فإن موجب التحفظ كقاعدة سلوكية، لا يتعارض مع حق القاضي في ممارسة حقوقه كمواطن أو حقوقه كرجل قانون أو رجل علم، بشرط أن يكون ذلك بحذر وعدم المساس بسمعة القضاء وهيئته، والمحافظة على ممارسة القاضي لوظيفته. فموجب التحفظ لا يمنع القاضي من الانخراط في المجتمع وإدارة حياته الخاصة والأسرية، بشرط أن لا يمس ذلك بسمعة القضاء أو بممارسة وظيفته، حيث يمنع عليه في سبيل ذلك مثلاً المجاهرة بآرائه السياسية والشخصية والدينية، وعدم مخالطة أشخاص السوء، والمحافظة على شخصيته

ومظهره وهيبته. كما يحق له التعبير عن آرائه في إطار عمل نقابي أو جماعي منظم، ويحق له التعليم والتعلم والكتابة والمساهمة في نشاطات تتعلق بالقانون وبشؤون القضاء وبمفاهيم العدالة وبشرح النصوص القانونية والمشاركة في إعداد النصوص القانونية. بل أكثر من ذلك، فإن بعض الدول تجيز له الترشح للانتخابات بشرط التقيد بالقواعد القانونية الناظمة لمهنة القضاء، مع ضرورة تجنب التعبير العلني عن انتفاءاته السياسية والتي يمكنها التأثير على وظيفة قضا، وكذلك منعه من الاشتراك في أية تجمعات أو منظمات تتعارض مع وظيفته.

المطلب الثاني غاية القواعد السلوكية للقضاة

تهدف قواعد السلوك بالدرجة الأولى إلى كسب ثقة الناس بالقضاء؛ فهذا الأخير لا يستمد شرعيته من كونه سلطة عامة بقدر ما يستمدّها من دوام استمرار ثقة الناس به، سواء من حيث ضرورته أو أدائه^(١٠٤). فهذه الثقة تعزز استقلال القضاء؛ كونها تضيف هالة من الشرعية على السلطة القضائية والعمل القضائي^(١٠٥). ولما كان لهذه الثقة هذا القدر من الأهمية، فإنه ينبغي على كل قاض مراعاتها، والحرص على أن يكون سلوكه أثناء تأدية وظيفته وفي علاقته بالجمهور وحتى في حياته الخاصة منضبطاً، ويعكس نزاهته واستقلاله؛ بما يعزز ثقة الناس بالقضاء.

(104) Pierre Noreau et Chantal Robert, précité, p. 487.

(105) Ibid. p.487. Selon ces auteurs : «Une analyse de contenu un peu systématique fait alors voir que la déontologie judiciaire vise d'abord à assurer la légitimation de l'activité et de l'institution judiciaires » ; « la légitimité contemporaine de la magistrature est abordée en fonction d'un souci continu d'assurer la confiance du public dans l'institution. Cette orientation remet en cause l'idée spontanée voulant que la légitimité du pouvoir judiciaire trouve sa source dans la contrainte ou dans la valeur d'une autorité valable en soi, et qu'elle tire au contraire sa reconnaissance publique du caractère jugé nécessaire et désirable de son activité, c'est-à-dire sur le sentiment d'obligation qu'elle fait naître chez le citoyen et le justiciable ».

وقد جاءت الإشارة إلى ذلك في مجموعة الالتزامات السلوكية للقضاة الفرنسية لعام ٢٠١٠ حيث نصت على أن: "تستمد السلطة القضائية شرعيتها من الدستور. هذه الشرعية تسندّها الثقة التي يوليها إليها المواطنون". وأضافت في ديباحتها "القاضي، كعضو في السلطة القضائية، يستمد شرعيته من القانون الذي أراده أن يكون مستقلاً ومحايذاً، هذه المبادئ تفرض الالتزام بها من السلطات الأخرى. إن عدم احترام هذه المبادئ يهدد ثقة الناس بالقضاء".

وقد تم التأكيد في العديد من القوانين والوثائق، على أن ثقة الناس بالقضاء، تمثل غاية القواعد السلوكية. من هذه القوانين، القانون النموذجي الأمريكي للسلوك القضائي، والذي نص في مادته الأولى على ضرورة رفع مستوى ثقة الناس بالقضاء^(١٠٦)، ومشروع بنغالور الذي ربط في الفقرتين (٦ و ٧) من ديباجته ما بين ثقة الجمهور بالنظام القضائي وأهمية ذلك بالنسبة لمجتمع ديمقراطي، وأوجب على القضاة بوجهتهم الفردية والجماعية المحافظة على هذه الثقة^(١٠٧).

وقد تم النص صراحة في وثيقة الشارقة تحت قاعدة الاستقلال، على تمتين ثقة الناس بالسلطة القضائية، حيث ورد فيها أن: "من شأن المبادئ الأساسية للسلوك القضائي، المعالجة في هذه الوثيقة مع مبدأ الاستقلال، أن تعزز كلها هذا المبدأ الأخير، لأنها تمتن ثقة الناس بالسلطة القضائية، وبأعضائها. وكل كلام على الاستقلال يظل كلاماً نظرياً إن لم يترافق مع ثقة الناس بالقضاء". وتضيف ذات الوثيقة: "طالما أن الغاية النهائية للقضاء هي إشاعة العدالة وتحقيق الرسالة التي لا تكتمل إلا عند الظفر بثقة الناس بالقضاء، فإنه لا يمكن إدراك هذه الغاية إلا على يد قضاة نذروا أنفسهم للعلم، وللعطاء، فكانت لهم الأهلية الكافية للممارسة، وكان لديهم الاندفاع البين للبذل". وقد تم تأكيد ذات الأمر في وثيقة الرياض^(١٠٨)، والتي جاء فيها تحت بند الاستقلال أن: "٦. يرفع القاضي من مستوى القواعد الصارمة في مجال السلوك القضائي ويبرزها، وذلك بقصد تقوية

(106) American Bar Association Joint Commission to evaluate the Model Code of Judicial Conduct, ١٩٩٠, Canon 1, p. 1.

(١٠٧) جاء في الفقرة ٦ من الديباجة: "وحيث إن ثقة الناس في النظام القضائي وفي السلطة المعنوية للسلطة القضائية ونزاهتها يعد أمراً ذا أهمية قصوى في أي مجتمع ديمقراطي حديث". وجاء في الفقرة ٧ من الديباجة: "وحيث إن من الضروري أن يقوم القضاء، بصورة فردية أو جماعية، باحترام وإجلال المنصب القضائي باعتباره عهداً عمومية وأن يسعوا جاهدين لتعزيز وإدامة الثقة في النظام القضائي". (١٠٨) جاء في ديباجة هذه الوثيقة أيضاً: "وحيث إن ثقة الناس في النظام القضائي وسلطان الأخلاق ونزاهة الجهاز القضائي وكفاءته واستقلاليتة تكتسي أهمية بالغة داخل المجتمع الديمقراطي الحديث الأمر الذي يتوجب معه على القضاة سواء كانوا فرادى أو ضمن هيئة جماعية احترام وتشريف الوظيفة القضائية وأن يعملوا على الرقي بها وصيانتها...".

[د. يوسف شندي]

ثقة الناس في الجهاز القضائي، فالثقة ركن أساسي في الحفاظ على استقلال العدالة". كما جاء في المادة ٢٢ من مدونة السلوك الفلسطينية: "على القاضي أن يقوم بأداء واجباته القضائية من غير مفاضلة ولا تحيز ولا تحامل ولا تعصب، بل ينبغي أن يؤديها بما يعزز الثقة باستقلال القضاء ونزاهته".

وقد سار القضاء في ذات الاتجاه، فعلى سبيل المثال، اعتبرت المحكمة العليا في كويبيك^(١٠٩): "أن ثقة الناس بالقضاء تمثل أساس القواعد السلوكية، سواء فيما يتعلق بواجب الاستقلال أو الحياد أو الاستقامة". وتضيف المحكمة الفيدرالية العليا في كندا^(١١٠) في هذا الصدد أنه: "لما كان الاستقلال والحياد أساسين ليس فقط لإمكانية تحقيق العدالة في حالة معينة، إنما أيضاً لضمان ثقة الفرد والجمهور كذلك بمرفق القضاء. بدون هذه الثقة، لا يستحق هذا المرفق لا الاحترام ولا القبول الضروريين لأداء وظيفته بفاعلية". وهو ذات التوجه الذي أخذ به مجلس القضاء الأعلى في استراليا، والذي أشار إلى أن ثقة الناس بالقضاء يعتبر الهدف النهائي لقواعد السلوك^(١١١).

ويرى جانب من الفقه^(١١٢)، أن ثقة الناس بالقضاء تعد قاعدة سلوكية ضمنية، لا تحتاج إلى نص صريح عليها في مدونات السلوك حتى تعتبر كذلك؛ لأنها تمثل غاية جميع القواعد السلوكية، وبذلك المثابة تعتبر حجر الزاوية بالنسبة لاستقلال القضاء. وعلى هذا الأساس، فإن ثقة الناس بالقضاء يمكنها تأدية وظيفتين أساسيتين في مجال سلوك القضاة^(١١٣):

الوظيفة الأولى: أنها تستخدم كوسيلة لتفسير القواعد السلوكية، الصريحة

(109) Cité dans Pierre Noreau et Chantal Robert, précité, p. 487 et 488.

(110) R.C. valente, 1995, 2, S.C.R., 673 et 689.

(111) The Council of Chief Justices Of Australia, Guide to Judicial Conduct, Melbourne, Australian Institute of Judicial Administration Inc., 2002.

(112) Pierre Noreau et Chantal Robert, précité, p. 486 et s.

(113) Ibid.

منها والضمنية؛ على أساس أن ثقة الناس بالقضاء تمثل غاية جميع القواعد السلوكية. فقواعد السلوك المنصوص عليها جاءت على سبيل المثال وليس الحصر، ويجب تفسيرها تفسيراً واسعاً حتى تؤدي الغرض منها. فثقة الناس بالقضاء تسمح بتفسير القواعد السلوكية تفسيراً واقعياً بطريقة تستند إلى وقائع الحالة ذاتها ومدى تأثيرها على ثقة الناس بالقضاء، سواء تعلق الأمر بواجب الاستقلال أو الحياد أو النزاهة⁽¹¹⁴⁾. فاستخدام مفهوم ثقة الناس بالقضاء لتفسير قواعد السلوك، يعطي هذه الأخيرة فاعلية في الواقع العملي، ولا يجعلها مجرد مبادئ نظرية مكتوبة⁽¹¹⁵⁾.

الوظيفة الثانية، أنها تستخدم كمعيار واقعي يصار إليها في تقدير مدى خروج القاضي عن قواعد السلوك، وتحديد العقوبة المترتبة على مخالفتها، بالنظر إلى درجة تأثيره وتهديده على ثقة الناس بالقاضي كفرد وبالنظام القضائي ككل⁽¹¹⁶⁾.

بل إن البعض⁽¹¹⁷⁾ يضيف وظيفة ثالثة لثقة الناس بالقضاء، وهو أن قبول الناس للقرارات القضائية والالتزام بها، يتوقف على ثقة هؤلاء بنزاهة واستقلال القضاة. فالاستقلال القضائي الذي يمثل جوهر الوظائف القضائية، هو مجرد

(114) Ibid. P. 487 et 488.

(115) Ibid. p. 487 : « la notion de confiance du public fait ici office de support interprétatif (sinon de norme de matérialisation), référence sans laquelle tout devoir déontologique se fige dans la forme rassurante d'un énoncé de principe (...) elle impose à la magistrature et aux instances chargées d'évaluer le comportement des juges, un test de réalité et crée un espace de délibération où peut constamment évoluer le discours déontologique »

(116) Ibid. p. 488 et s. : « bien qu'il s'agit d'une norme implicite, la confiance du public sert de mesure de gravité dans l'interprétation des normes déontologiques explicites et posées (...) la notion de confiance du public sert également de musurer sur l'échelle des sanctions déontologiques » ; « dans tous les cas, la norme de confiance du public constitue un étalon, une mesure de la gravité relative, des faits et des sanctions en cause » ; « La « rationalité formelle » (ou rationnelle-formelle) justifie une appréciation des faits et une prise de décision fondée sur l'interprétation de la norme en tant que référence fixe et indépendante dans sa signification (...) le recours à la norme de confiance du public répond à une rationalité plus « matérielle » (rationnelle-matérielle), c'est-à-dire plus orientée en fonction de l'exercice concret de la fonction judiciaire ».

(117) John D. Richard, Le Maintien d'un pouvoir judiciaire fort : Le point de vue canadien, 5th Worldwide Common Law Judiciary conference, Sydney, Australie.

[د. يوسف شندي]

وسيلة لتحقيق هدف أكثر أهمية للحفاظ على ثقة الناس بالنظام القضائي والسلطة القضائية^(١١٨). ويبدو أن مجموعة العمل الأوروبية تسير في هذا الاتجاه أيضاً ولكن بتعبير مختلف^(١١٩).

في الواقع العملي، ثقة الناس بالقضاء تتأثر وتتغير حسب الممارسة الفعلية للعمل القضائي وسلوك القضاة. فإذا قام قاض بسلوك غير منضبط أو أدلى بتصريح يشكل خرقاً للقواعد السلوكية، يتوجب قياس مدى تأثيره على ثقة الناس ليس فقط بالنظر إلى القاضي نفسه وإنما أيضاً بالنظر إلى مدى انعكاسه على القضاة الآخرين والقضاء كذلك. وقد عبرت القاضية الفيدرالية الأمريكية ساندرا داي أوكونور^(١٢٠) عن العلاقة ما بين التطبيق العملي للقواعد السلوكية ومدى تأثيرها على الرأي العام، بقولها: "بالإضافة إلى وضع قيود محددة على سلوك القضاة، مثلاً، منع القضاة من إصدار حكم في قضية لهم فيها مصلحة شخصية، يدرك قانون السلوك أهمية الانطباعات الحسية التي تولدها الهيئة القضائية لدى الناس. فالإحساس بوجود الفساد، أو الانحياز، أو غيرها من الصفات الأخلاقية قد يضر بثقة المجتمع بنظامه القانوني واحترامه لحكم القانون بنفس القدر الذي تكون فيه هذه الصفات واقعية أو حقيقية. لا يتوجب على

(118) Ibid.

تأكيداً لذلك، فقد جاء في مبادئ سلوك القضاة الكندية لعام ١٩٩٨، أن:

« Ce n'est qu'en observant des normes de conduite élevées que la magistrature (1) pourra continuer à mériter la confiance du public, sur laquelle repose le respect des décisions judiciaires ; (2) pourra être en mesure d'exercer sa propre indépendance dans ses jugements et ses décisions »: Principes de déontologie judiciaire, Conseil canadien de la magistrature, pricité.

(119) Réseau européen des conseils de la justice (RECJ), Groupe de travail RECJ, 'Déontologie judiciaire', Rapport 2009-2010, p. 11: «La confiance en la justice n'est pas seulement garantie par un juge indépendant, impartial, intègre, compétent et diligent. Elle trouve aussi son accomplissement dans la personne du juge qui remplit sa mission avec sagesse, loyauté, humanité, courage, sérieux, prudence et capacités d'écoute, de communication et du travail. Ces exigences ne sont pas spécifiques au juge mais elles sont essentielles pour réserver à chacun le droit au juge».

(١٢٠) ساندرا داي أوكونور، "أهمية استقلال النظام القضائي"، المنتدى القضائي العربي في المنامة، البحرين ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣:

<www.USINFO.STATE.GOV>

القضاة الابتعاد عن أي سلوك غير لائق فحسب بل وأيضاً تجنب الظهور بأي مظهر غير لائق؛ إذا كان المفروض المحافظة على ثقة الناس بالنظام القضائي".

وأخيراً، فإن ثقة الناس بالقضاء تعتبر عماد الاستقرار السياسي في كل بلد، فقواعد السلوك وشفافية القضاء لهما دور كبير في تحقيق ذلك. ويمكن التدليل على ذلك بمثال حي يستخلص من واقع عدة بلدان في أمريكا اللاتينية. فظاهرة الرشوة بين القضاة كانت منتشرة بشكل كبير في دول مثل الأرجنتين وتشيلي وجمهورية الدومينيكا حتى في المحاكم العليا. فحاولت هذه الدول وضع قواعد سلوك أخلاقية للقضاة وإنشاء أجهزة تفتيش خاصة تعمل على تحري السلوكيات السيئة ومعاقبتها، كل ذلك من أجل إعادة ثقة الناس بالجهاز القضائي⁽¹²¹⁾. بل وتأكيد إبراز استقلال القضاء وحياده ونزاهته، عمد بعضها إلى إطلاع الجمهور على معلومات دقيقة عن الجهاز القضائي، والقرارات القضائية باستثناء ما تعلق منها بالحياة الخاصة، ونفقات القضاء وكيفية استخدام الميزانية المخصصة له، ومؤهلات القضاة، وجميع المعلومات التي تتعلق برواتب ودخل وامتيازات القضاة⁽¹²²⁾. وهذا مثال حسن يمكن الاحتذاء به في الدول الأخرى من أجل كسب ثقة الناس بالقضاء.

المطلب الثالث

جزاء مخالفة القواعد السلوكية للقضاة

إن استقلال القاضي لا يعني بأي حال عدم مساءلته عن أخطائه المهنية، بل هو مسؤول مثله مثل باقي أفراد المجتمع ولكن وفق شروط ضوابط معينة. ولا يتسع المقام هنا للحديث عن مسؤولية القاضي بوجه عام، إنما سيتم التركيز فقط على مسؤولية القاضي في حال انتهاكه لقواعد السلوك.

(121) See, IFES/USAID, 2001. Guidance for Promoting Judicial Independence and Impartiality, 119.

(122) Ibid.

وبناء عليه، يمكن أن يواجه القاضي الذي ينتهك قواعد السلوك العديد من الجزاءات بحسب درجة وجسامة المخالفة التي يرتكبها، وفق التفصيل الآتي:

- الجزاء الجنائي: قد يؤدي انتهاك عدد من قواعد السلوك إلى مساءلة القاضي جنائياً، كما لو أنكر القاضي العدالة أو تلقى رشوة. ولا يمكن إيقاع هذا النوع من الجزاء إلا إذا وجد نص يجرم سلوك القاضي، استناداً لمبدأ المشروعية، المتمثل في قاعدة "أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص". ويترتب في العادة على معاقبة القاضي جنائياً معاقبته تأديبياً أيضاً بفصله من الوظيفة، وجزاء إجرائياً يتمثل في ابطال الإجراءات التي اتخذها القاضي في القضية المنظورة أمامه أو إجازة الطعن بحكم القاضي. ولا يمنع إيقاع الجزاءات السابقة دون مطالبة القاضي بالتعويض على أساس المسؤولية التقصيرية.

- الجزاء المدني: قد يؤدي انتهاك عدد من قواعد السلوك إلى مساءلة القاضي مدنياً عن أخطائه المهنية، لا سيما في حالتي الغش والخطأ الجسيم، استناداً إلى أحكام المسؤولية التقصيرية.

- الجزاء الإجرائي: قد يؤدي انتهاك قواعد السلوك إلى جزاءات إجرائية، تتمثل في تقرير عدم صلاحية القاضي بسبب عدم حيادية أو نزاهته أو استقلاله، أو إجازة طلب رده إذا توافرت في جانبه أحد أسباب الرد التي حددها القانون. هذا بالإضافة إلى بطلان الإجراءات التي اتخذتها القاضي مخالفة لقواعد السلوك، أو إجازة الطعن بالحكم الذي أصدره.

- الجزاء التأديبي: قد يؤدي انتهاك قواعد السلوك إلى ملاحقة القاضي ومساءلته تأديبياً في حال مخالفته لواجبات وظيفته بما يشكل مخالفة تأديبية. فيما عدا ذلك، تكون مسؤولية القاضي مجرد مسؤولية أدبية ليس إلا. ولكن في الغالب، فإن انتهاك قواعد سلوك القضاة، لا يترتب عليها سوى

مسؤولية تأديبية أو أدبية للقضاة^(١٢٣): فالأولى تتحقق عندما يخالف القاضي أو يقصر في القيام بمهام وظيفته، أما الثانية فتتحقق عندما يخالف القاضي القواعد السلوكية المفروضة على القضاة. فعلى الرغم من اختلاف هذين النوعين من المسؤولية، إلا أنهما يتحدان في الطبيعة، ونجدهما في العادة متلازمين ومتراپطين، مع ذلك يجب عدم الخلط بينهما. والسؤال الذي نطرحه، هل يمكن أن يؤدي انتهاك القواعد السلوكية أو الأدبية إلى مساءلة تأديبية؟

ترد قوانين معظم الدول على هذا السؤال بالإيجاب، وترى إمكانية ذلك، لكنها اختلفت في طريقة التطبيق^(١٢٤). ففي بعض البلدان، كل مخالفة لقاعدة أدبية قد تؤدي إلى مساءلة تأديبية، كما هو الحال في: فرنسا، النمسا، كرواتيا، تشيك، استونيا، ألمانيا، إيطاليا، نيجيريا، البرتغال وإسبانيا. ففي فرنسا مثلاً، كل خطأ تأديبي يشكل اعتداء على مبدأ أدبي، ولكن العكس غير صحيح؛ فقد يكون هناك خطأ أدبي دون أن يشكل ذلك خطأ تأديبياً. ويؤخذ بخطورة الفعل كمعيار لتصنيف الأخطاء على أنها تأديبية أو أدبية: فإذا كان الخطأ جسيماً اعتبر تأديبياً، وإذا كان بسيطاً اعتبر أدبياً. وعليه، لا يُعاقب القاضي على كل خطأ أدبي، في حين يعاقب على كل خطأ تأديبي^(١٢٥). وقد خالف المشرع الفلسطيني هذا الاتجاه، فلم

(١٢٣) جاء في مقدمة وثيقة الشارقة بهذا الخصوص على أن هذه الوثيقة لا تشكل قواعد لنظام تأديبي رادع وشامل، إلا أن اللجنة التي أعدتها توصي "بضرورة إضفاء الطابع الإلزامي لمضامين القواعد التي أتت بها الوثيقة عند الاسترشاد بها من قبل الدول العربية نظراً لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة في أداء القاضي لرسالته". في مقابل ذلك، نجد مجموعة الالتزامات السلوكية للقضاة الفرنسية قد بينت بأن المجموعة لا تمثل قانوناً تأديبياً إنما دليلاً للقضاة وأعضاء النيابة العامة في فرنسا". ولكن المتفحص للقواعد السلوكية في هذه المجموعة، يجد أنها تشير في أكثر من موضع إلى المسؤولية التأديبية للقضاة.

(124) See: Nathan M. Crystal, Professional Responsibility-problems of Practice and the Profession, Published Simultaneously in Canada by Little, Brown & Company, Canada Limited, 473.

(125) Conseil supérieur de la Magistrature, Italie, Réseaux européen des conseils de justice, Groupe de Travail déontologie, Wrocław 24/26 mai 2006: <<http://www.csm.it/ENCJ/pdf/RelazioneFinaleWGJudicialConduct-FR.pdf>>

قام مجلس القضاء في كيبك بنظر العديد من القضايا التي تخل بالقواعد الأدبية، واستخدم الكثير من التعابير التي تدلل على مخالفة القاضي لقواعد السلوك منها: "عديم الاحترام"، "غير مهذب"، "متهجم"، "لا يصغي"، "متحيز لأنه لم يسمع إلا الطرف الخصم"، "تشدد ضد ادعاءات الخصوم"، "لم يأخذ بعين الاعتبار

يفرق بين نوعي المسؤولية، الأدبية والتأديبية،^(١٢٦) ونعتقد بأنه كان الأولى بشأن القواعد السلوكية الأخذ بخطورة الفعل لتبرير الملاحقة التأديبية من عدمها. وهذا ما أخذت به بعض الدول، حيث وضعت قواعد خاصة بهذا الشأن. ففي الدنمارك واليابان وأوكرانيا، يتم حسب الأحوال تقرير اتباع الإجراءات التأديبية أو الوقف عن ممارسة المهنة. أما في هولندا، فيتم اتباع الإجراءات التأديبية فقط في حالات التهرب من أداء الواجب أو الرشوة أو أية جريمة أخرى ويتبعها إما إقالة القاضي المخالف أو إنهاء خدمته. أما في سويسرا فلا يتم اتباع الإجراءات التأديبية إلا في حال مخالفة القاضي لواجباته الوظيفية وعندها قد يحكم عليه بالعزل، أما إذا استقال القاضي من تلقاء نفسه قبل صدور القرار التأديبي فيتم وقف الملاحقة التأديبية. وفي السويد، يمكن توبيخ القاضي عند مخالفته لقاعدة سلوكية، ولكن يتم اتباع إجراءات تأديبية خاصة إذا رفعت على القاضي دعوى على أساس عدم التزامه بأحكام القانون. وفي الولايات المتحدة الأمريكية قد توقع العقوبة التأديبية على القاضي، هذا إذا لم يقدم هذا الأخير على الاستقالة من تلقاء نفسه، وقد يتم وقفه عن العمل لمدة مؤقتة أو نهائية.

تختلف الدول كذلك في تحديد الجهة المختصة بتأديب القضاة، وغالبا ما تعطى هذه الصلاحية للجهة العليا التي تمثل رأس الهرم في التدرج الوظيفي، أو لجهة أخرى مستقلة. بهذا الخصوص، أوصى المجلس الأوروبي^(١٢٧)، بشأن ضمانات استقلال السلطة القضائية في دولة قانون لسنة ١٩٩٧، بإعطاء هذا الاختصاص

بشهادة الشهود ورأي الخبير"، "أصدر حكماً سيئاً".

(١٢٦) عمدت المادة (١٦) من القرار بقانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ - الذي لم يعد قائماً - إلى الدمج بين المسؤوليتين، حيث تنص على أن: "أ- كل إخلال بواجبات الوظيفة وكل عمل يمس الشرف أو الكرامة أو اللياقة يشكل خطأ يعاقب عليه القاضي تأديبياً. ب- ويشمل الإخلال بواجبات الوظيفة تأخر البت في الدعاوى وعدم تحديد موعد لإفهام الحكم والتمييز بين المتقاضين وإفشاء سر المداولة والغيب بدون عذر وعدم التقيد بأوقات الدوام".

(127) Recommandation du Conseil de l'Europe des 25 et 26 juin 1997, Les garanties de l'indépendance du pouvoir judiciaire dans un Etat de droit, n° 8.

للمجالس القضائية أو للمحاكم التأديبية مكونة من قضاة يكون لديهم صلاحيات واسعة. كما أوصى بأن تكون إجراءات التأديب مشابهة للإجراءات القضائية من حيث إحاطتها بضمانات كافية لحماية الحقوق والحريات الشخصية، وأن لا توقع العقوبة التأديبية القصوى - العزل - إلا بشأن الأخطاء السلوكية الخطيرة.

تختلف الدول أيضاً بشأن إمكانية إعلان القرار التأديبي الذي يوقع على القاضي بناء على مخالفة قاعدة سلوكية، فبعضها فقط يسمح بنشر هذا القرار، كما في كندا، السويد، الولايات المتحدة الأمريكية وسلوفانيا.

الختامة:

تبين لنا في نهاية هذه الدراسة، وجود توجه عام في معظم الدول، وجهود حثيثة من لجان دولية وإقليمية، لتنظيم سلوك القضاة. وتخص عن ذلك، إصدار قوانين ومدونات سلوك للقضاة في كثير من الدول، وقد عرضت الدراسة عدداً منها، لتبرز من ناحية، أهمية القواعد السلوكية للقضاة في تعزيز استقلال القضاء، وتقوية ثقة الناس بالجهاز القضائي، ولإعطاء من ناحية ثانية صورة واضحة وشاملة عن قواعد السلوك في إطارها المجلل والتفصيلي، مع عدم الاكتفاء في ذلك، بسررد تلك القواعد في إطارها النظري البحت، إنما تحري تطبيقاتها العملية أيضاً. وقد توصلت الدراسة في نهايتها إلى جملة نتائج نعرضها فيما يلي:

(١) أن قواعد سلوك القضاة، رغم النص عليها في قوانين ومدونات، إلا أنها ما زالت قواعد في طور التكوين، فهي تمثل مجالاً جديداً وخاصاً من مجالات القانون الذي لم تكتمل معالمه بعد. ويترتب على ذلك نتيجة مهمة، وهي أنه يصعب - على الأقل في الوقت الحالي - إيجاد أساس قانوني لها، أو وضع نظرية عامة بشأنها؛ فالمحاولات الفقهية القليلة في هذا الجانب، لم تنجح في ذلك، نظراً لاتساع المفاهيم التي تشكل قواعد السلوك، والتداخل الحتمي بينها، لا بل وتطورها المستمر لتؤدي الغرض منها. وإذا كان هناك مجالاً للبحث عن أساس قانوني لها في المستقبل، فيمكن الانطلاق من غاية القواعد السلوكية، والمتمثلة في ثقة الناس بالقضاء، باعتبارها النقطة الأكثر ثباتاً في موضوع سلوك القضاة.

(٢) أن قواعد السلوك هي ضوابط ذاتية بالدرجة الأولى، يلتزم القاضي باحترامها في جميع مناحي حياته: الوظيفية والخاصة. ويترتب على هذه الخاصية نتيجتان مهمتان: الأولى، أن إيراد هذه القواعد في مدونات أو قوانين، لم يأت لإنشائها، إنما جاء للتأكيد على وجودها، ولجعلها أكثر وضوحاً ضماناً لالتزام القاضي بها. الثانية، أنها قواعد تخص بالدرجة الأولى القضاة، وعليه يجب أن تناط

مسألة إعدادها بهم دون سواهم، لأنها تقوم على أسس وخبرة مهنية لا يحيط بها إلا القضاة، ولا يجوز بأي حال أن يترك أمر تحديدها لجهات أخرى خصوصاً السياسية منها، لأن ذلك قد يهدد استقلال القضاء.

(٣) أن قواعد السلوك، وإن كان هناك شبه إجماع بين الدول على المفاهيم المتعلقة بها، كالاستقلال والحياد والنزاهة، إلا أن مضمون كل قاعدة سلوكية وتطبيقها العملي يختلف من دولة إلى أخرى حسب الواقع القانوني والسياسي والاجتماعي والثقافي لكل بلد، ويجب أن تأخذ قواعد السلوك بهذا الأمر حتى تؤدي الغرض منها. ويضاف إلى ذلك، أنه يجب عند وضع مدونات سلوك للقضاة، الموازنة بين أمرين: تعزيز ثقة الناس بالقضاء من خلال وضع ضوابط وقيود على سلوك القاضي، وعدم إغفال أن للقاضي حياة خاصة يمارسها؛ فليس المقصود من قواعد السلوك، عزل القاضي عن باقي أفراد المجتمع، إنما التزام الحرص والحذر في سلوكه وتعبيراته. بالتالي، فإن قواعد السلوك، يجب أن توضع بحكمة، وبعد دراسة متأنية للظروف المحيطة، حتى تؤدي الغرض منها، مع التحذير بأن التوسع في مضمونها وتفسيرها إلى ما لا نهاية، قد يؤدي إلى نتائج عكسية لا تحمد عقباه.

(٤) أن قواعد السلوك الوارد تعدادها في مدونات السلوك، يغلب عليها في كثير من الأحيان الطابع النظري، وتبين لنا ذلك بوضوح خصوصاً في وثيقتي الرياض والشارقة من خلال إيراد العديد من المثاليات، التي يمكن أن يختلف في تفسيرها وتطبيقها. وهذا أمر في غاية الخطورة؛ لأن قواعد السلوك ترتبط بنشاط وسلوك واقعي للقاضي، وتهدف إلى تحقيق غاية هي أيضاً واقعية، والمتمثلة في تحقيق ثقة الناس بالقضاء. بناء عليه، فإن المنطق يقتضي أن تكون قواعد السلوك بدورها واقعية، خصوصاً في تطبيقاتها العملية، حتى تؤدي الغرض منها.

(٥) أن كثيراً من قوانين ومدونات سلوك القضاة، لم تبين القيمة القانونية

للقواعد التي تضمنتها، وذلك على الرغم من ورود معظمها بصيغة الإلزام من خلال استخدام مصطلحات مثل: "يجب، يُحظر، يُمنع، لا يجوز". وهذا يقتضي بالضرورة تحديد درجة الإلزام فيها؛ فهل الإلزام فيها إلزام قانوني أم معنوي، وما نوع الجزاء المترتب على مخالفتها، وما المعيار أو المعايير التي ستستخدم لتحديد وجود المخالفة ودرجتها والجزاء المترتب على مخالفتها؟ فوضوح القاعدة القانونية يمثل ضماناً أساسية لفهمها من قبل المخاطبين بها، والالتزام بتطبيقها. ونوصي هنا، بأن يتم الأخذ بخطورة الفعل لتبرير الملاحقة التأديبية من عدمها، وتبني معيار ثقة الناس بالقضاء لتحديد جسامة المخالفة ومقدار الجزاء، وأن لا توقع عقوبة العزل إلا بشأن الانتهاكات السلوكية الجسمية، مع إحاطة عملية المساءلة بضمانات موضوعية وإجرائية تضمن محاكمة عادلة للقضاة.

٦) أن قواعد السلوك لا تكفي وحدها لضمان استقلال القاضي ونزاهته وحيدته، بل لا بد من اقترانها بإجراءات أخرى تدعمها وتضمن حسن تطبيقها، منها ضرورة اختيار القضاة على أسس الكفاءة والجدارة والأهلية وحسن السلوك، وأن لا يتم تعيينهم إلا بعد إجراء تحريات وتحقيقات جديّة عن مستوى سلوكهم الأدبي والأخلاقي، وكذلك الرقابة على تطبيق قواعد السلوك بدقة وجدية، بما يكفل تعزيز ثقة الناس بالقضاء.

قائمة المراجع الرئيسية

أولاً: باللغة العربية

- إبراهيم بكر، حقوق الإنسان في الأردن بين سيادة القانون واستقلال القضاء، ١٩٩٥، مكتبة عمان، عمان.
- أحمد المومني، قيم القضاء وتقاليده: الضوابط القانونية والأخلاقية في الأداء القضائي، ط ١، ١٩٩٣، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان.
- أحمد بن محمد الشعفي آل المعافا، بم يحكم القاضي، مجلة العدل، السعودية، العدد الثالث، رجب ١٤٢٠ هـ.
- أشرف اللمساوي، كفالة حق التقاضي في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والدستورية وموقف الرقابة القضائية الدستورية منها، ط ١، ٢٠٠٧، المركز القومي للإصدارات القانونية، عابدين.
- أمين دواس، تطبيق مبادئ الإجراءات المدنية عبر الحدود الوطنية للعام ٢٠٠٤، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مج ٢٢ (٤) ٢٠٠٨.
- بدر الميناوي وسري صيام، المساواة أمام القضاء، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، برنامج بحوث حقوق الإنسان، ١٩٩١، القاهرة.
- خديجة حسين زهران، تنظيم واستقلال القضاء في الضفة الغربية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، ١٩٩٩، بيرزيت، المؤلف.
- راشد بن عبد الله الغفيلي، كتاب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري في شأن القضاء، وفي ضمنه قواعد وتوجيهات للقضاة، مجلة العدل، السعودية، العدد الثالث، رجب ١٤٢٠ هـ.
- رزكار محمد قادر، استقلال القضاء كونه ركيزة من ركائز المحاكمات العادلة –

[د. يوسف شندي]

دراسة مقارنة في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية، مجلة الرافدين للحقوق، مج ١١، العدد ٣٩، لسنة ٢٠٠٩.

- ساندرا داي اوكونور، أهمية استقلال النظام القضائي، المنتدى القضائي العربي في المنامة، البحرين ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣:

<www.USINFO.STATE.GOV>

- سميح محسن، واقع السلطة القضائية في فلسطين في ضوء القانون الدولي والمحلي - النظرية والتطبيق، مركز رام الله لحقوق الإنسان، رام الله، ٢٠٠٣.
- عبد العزيز بن سعد المعتم، من أقضية السلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه، مجلة العدل، السعودية، محرم ١٤٢١ هـ.
- عبد الغني بسيوني عبد الله، مبدأ المساواة أمام القضاء وكفالة حق التقاضي - دراسة مقارنة، ط ٢، ٢٠٠١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- علي بن راشد الديبان، الرقابة الذاتية في القضاء الشرعي، مجلة العدل، السعودية، العدد ٣٣، محرم ١٤٢٨ هـ.
- فاروق الكيلاني، استقلال القضاء، ط ٢، ١٩٩٩، المركز العربي للمطبوعات - دار المؤلف، بيروت.
- فاروق عبد البر، دراسات في حرية التعبير واستقلال القضاء وضمانات التقاضي، ٢٠٠٦، دار النهضة العربية، القاهرة.
- فهد بن محمد الداود، من أدب القاضي، مجلة العدل، السعودية، العدد الثالث، رجب ١٤٢٠ هـ.
- كميل منصور، استقلال القضاء في فلسطين، ورقة مفاهيمية صادرة عن مبادرة استقلال القضاء والكرامة الإنسانية "كرامة"، سلسلة الكرامة الإنسانية، معهد الحقوق في جامعة بيرزيت وجامعة وندرسور الكندية،

٢٠١١.

- ماهر عبد المجيد عبود، من ضمانات العدالة في القضاء الإسلامي، مجلة العدل السعودية، العدد ٣٥، رجب ١٤٢٨ هـ.
- محمد البكر، السلطة القضائية وشخصية القاضي، ط ١، ١٩٨٨، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة.
- محمد كامل عبيد، استقلال القضاء - دراسة مقارنة، ١٩٩١، د. ن، القاهرة.
- محمد محمد مصباح القاضي، حق الإنسان في محاكمة عادلة - دراسة مقارنة، ط ٢، ٢٠٠٨، دار النهضة العربية، القاهرة.
- محمد مصباح القاضي، حق الإنسان في محاكمة عادلة - دراسة مقارنة، ١٩٩٦، دار النهضة العربية، القاهرة.
- محمود حماد، آداب مهنة المحاماة ودورها في تجسيد العدالة، مؤتمر العدالة الفلسطيني الأول - القضاء النزيه والمحاماة الفاعلة أداة تجسيد العدالة، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"، آذار ٢٠٠٥.
- من أجل تعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة، ٣ أبريل ١٩٩٩.
- المنتدى القضائي العربي في المنامة، البحرين ١٥ أيلول ٢٠٠٣: <www.USINFO.STATE.GOV>
- مؤتمر العدالة الفلسطيني الأول - القضاء النزيه والمحاماة الفاعلة أداة لتجسيد العدالة، رام الله في ٢٩ ابريل إلى ١ مايو ٢٠٠٥، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة".
- نحو تنمية قدرات المحامين الشباب: القضاء الفلسطيني بين الواقع والطموح، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة)، رام الله،

آب ٢٠٠٤.

- رمضان إبراهيم عبد الكريم، مبدأ استقلال القضاء: دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي والقانون الوضعي، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، عدد خاص، ديسمبر ٢٠١٢.
 - ورشة العمل حول المهن القانونية والإصلاح القضائي في المنطقة العربية، المركز العربي للدراسات المنعقدة في فندق روتانا الحازمية، الحازمية - لبنان، ٣٠-٣١ كانون ثاني ٢٠٠٥.
 - يورام دنيشطين، أسس القضاء، ط ٣، ١٩٩٣، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، ترجمة دار عربسك للنشر، حيفا، ١٩٩٧.
- ثانياً: المراجع باللغتين الإنجليزية والفرنسية:

- Adel Omar Sherif, Nathan J. Brown, Judicial Independence in the Arab World, See website UNDP. Stuart Hoberman, Judicial Independence: A Critical Issue for the Bar and Bench, 239 APR N. J. Law, April 2006, 5.
- Aharon Barak, The Judge in a Democracy, Princeton University Press, 2006, 1.
- Conseil consultatif des juges européens (CCJE), Avis n° 3 sur les principes et règles régissant les impératifs professionnel applicables aux juges et en particulier la déontologie, les comportements incompatibles et l'impartialité, 19 nov. 2002, p. 3: <www.coe.int/t/F/Affaires_juridiques/Coop%25E9ration_juridique/professionnels_du_droit/Juges/CCJE >
- Denis Sales et Harold Epineuse, L'éthique du juge : une approche européenne et internationale, Paris, éd. Dalloz, 2003.
- Dragos Chilea, The Right to a Fair Trial, IDEAS, Curentul Juridic, Vol.

42 2010, p. 29-50.

- Harold Epineuse, La déontologie internationale des juges, De la vieille Amérique à la nouvelle Europe, Vienne, avril 2000 : <www.javascript:ouvrir_popup(«articleImprim.php3?id_article=108 »,79 0,500)>
- Helen Cunningham, Fragile Bastion Judicial Independence in the Nineties and Beyond, Judicial Commission of New South Wales, 2000.
- IFES/USAID, 2001. Guidance for Promoting Judicial Independence and Impartiality, USAID January 2002, Technical Publication Series: Washington, DC. Hereinafter the “Judicial Independence Guide”: <http://www.ifes.org/rule_of_law/description.html>
- James R. Wolf, Judicial Discipline in Florida: The Cost of Misconduct, 30 Nova Law Review, Spring 2006, 349.
- John D. Richard, Le Maintien d’un pouvoir judiciaire fort : Le point de vue canadien, 5th Worldwide Common Law Judiciary conference, Sydney, Australie.
- Li Yuwen, L’éthique professionnelle des juges chinois :un nouvel enjeu dans le paysage des pratiques judiciaires : <http://perspectiveschinoises.revues.org/79>
- Luc Huppé, Le régime juridique du pouvoir judiciaire, Montréal, Wilson et Lafleur, 2000, 204.
- Luc Huppé, Les fondements de la déontologie judiciaire, 2004, 45 code de déontologie, 93.
- M. Anthony Kennedy, La déontologie judiciaire et la primauté du droit : <http://usinfo.state.gov/journals/itdhr/0999/ijdf/frkenned.htm#top#top>

- Martin H. Redish, Good Behavior, Judicial Independence, and the Foundations of American Constitutionalism, 116 Yale Law Journal, oct. 2006, 139.
- Martin S. Pinales, Protecting the Three-Legged Stool, Champion 30 Nov. 2006, 4.
- Mona A. Rishmawi, Constitutional Guarantees for the Independence of the Judiciary”, Centre for the Independence of Judges and Lawyers (CIJL) yearbook, Vol. I, April 1992.
- Mona A. Rishmawi, Towards an Independence Palestinian Judiciary, CIJL Yearbook, The Judiciary in Transition, August 1994, vol. 3, 47.
- Nathan M. Crystal, Professional Responsibility-problems of Practice and the Profession, Published Simultaneously in Canada by Little, Brown & Company, Canada Limited.
- Pierre Noreau et Chantal Robert, Emergence de principes généraux en matière de déontologie judiciaire – éléments d’une théorie générale, Centre de recherche en droit public, Université de Montréal, 2006, p. 463.
- Rapport général, Principes de la déontologie judiciaire et sa mise en œuvre, Union internationale des magistrats, Réunion annuelle à Valle de Bravo Mexique, 1^{ère} Commission d’étude, 31 oct., 4 nov. 2004 : <http://www.iaj-uim.org/FRA/01/2004_rg_f.doc>
- Recueil des obligations déontologiques des magistrats, Conseil Supérieur de la magistrature, Dalloz, 2010.
- Saikrishna Prakash & Steven D. Smith, (Mis) understanding Good-Behavior Tenure, 116 Yale Law Journal, 2006, 159.

- Stephen G. Breyer, Judicial Independence in the United States, 40 St. Louis U.L.J., 1996.
- Tobin A. Sparling, Keeping up Appearances : The Constitutionality of Model Code of Judicial Conduct's Prohibition of Extrajudicial Speech Creating the Appearance of Bias, 19 Georgetown Journal of Legal Ethics, Spring, 2006, 449.
- Yves-Marie Morissette, Comment concilier déontologie et indépendance judiciaires? (2003) R. D. 48 Mc. Gill 297.